ملخص الـدراسـة

تتناول هذه الدراسة تمهيداً ومبحثين في المقارنة الفكرية بين هذين المفكرين الأول من الزمن القديم وهو أبو القاسم السهيلي –رحمه الله– ، المتوفى سنة (٥٨٣هـ) والثاني من المُحدَثين سعادة الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا –رحمه الله– ، المتوفى سنة (١٤٣٣هـ) ، والمقارنة بينهما لا تشمل نوع المسائل المدروسة ، بل طريقتهما في التحليل والتعليل ، وهذه الدراسة تتناول ثلاث مسائل لدى السهيلي في المبحث الأول وعنوانهُ (دراسة ثلاث مسائل عند السهيلي) وأولها– كون الضمير لا يُنعت والعلة فيه أنَّهُ لا يُوصف ولا يُوصف به ، ودراسة هذه المسألة تُظهر عُمق فكر السهيلي –رحمه الله–الذي تَنَبَّه لمِثلها في درس النعت .

المسألة الثانية : أنَّ (لَكنَّ) تستعمل للاستدراك إذا سبقها النفي دون الموجب وقال غيره أنها تعمل الاستدراك في حالة النفي والإيجاب ، وفي المسألة الثالثة : تناولت الدراسة موضوع أنَّ الأفعال الماضية تَحِلُّ محل المستقبلة ، وهي لا تكون كذلك إلاَّ على سبيل الحكاية ، وأنَّ (السين) ، و(سَوفَ) عندما تصحب الأفعال لا تُسبق بالظرف لا يصحُّ أنْ تقول : (غَداً سَيَقوم زَيدٌ) لعلّتين هما : أنَّ (السين) تُنبئ عن معنى الاستئناف والاستقبال والمانع الآخر أنَّ (السين) ، و(سَوف) من حروف المعاني الداخلة على الجمل ومعناها في نفس المتكلم ، وإليه تُسند لاَ إلى الاسم المُخبر عنه ، ودراسة السهيلي –رحمه الله– لهذه المسألة تُوضِّح مدى فهمهِ وتحليلهِ لحروف المعاني، وكون (السِّين) ، و(سَوفَ) منها .

ثم ذكرت الدراسة تعقُّب عضيمة –رحمه الله– للسهيلي في أنَّه إذا جاءت (السين) في خبر المبتدأ لابد أن تُسبق بـ (أنَّ) وهو وهمٌ وقع فيه السهيلي مُتَّبعاً لأستاذه ابن الطراوة المتوفى سنة (٥٢٨هـ) .

وتناولت الدراسة في المبحث الثاني وعنوانهُ : دراسة ثلاثة مسائل عند ابن كيسان المتوفى سنة (٢٩٩هـ) وقيل (٣٢٠هـ) وهو الأصوب ، وقد تناول الدكتور البنا –رحمه الله– بالتحليل والتعليق على بعض المسائل ، وبيان دقة تأثُّرِهِ في التحليل والفهم بالسهيلي –رحمه الله– .

وقد تناول البنَّا –رحمه الله– في دراسته للمسألة الأولى قراءة : "إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ" ، وقد أَوردتْ الدراسة فيها عدة قراءات وكان أشهرها قراءة التقدير على الألف بالفتحة على لغة باالحارث وباالعنبر وهي القراءة التي وجَّهها ابن كيسان على البناء بفتحة مقدَّرة على الألف – وقد ارتضى تخريجه هذا الأستاذ البنا لخلوّهِ من التَّكلُّف والتأويل ، وفيه يظهر مدى تأثر البنَّا –رحمه الله– بعمق التفكير لدى السهيلي ، وذكرت الدراسة في المسألة الثانية الحذف اقتصاراً عند ابن كيسان في المُتعدي لثلاثة مفاعيل في نحو : (أَعْلَمتُ زَيداً) ، و(أَعْلَمتُ دَرْسَكَ نَافعاً) ، والقول المنسوب لابن كيسان حَذف الأول أو الثاني والثالث اقتصاراً استغناءً عنهُ كـ (أَعْلَمتُ كَبشَكَ سَمِيناً) ، ولا تذكر من أَعْلَمتهُ ، ويجوز الاقتصار عليه كـ (أَعْلَمتُ زَيداً) ولا تَذكر من أعلمتَ بهِ : لأنَّ الفائدة لا تنعدمُ في الاستغناء على الأول والاقتصار عليه إذ يُراد الإخبار بمجرد العلم بهِ وبمجرد إعلام الشخص المذكور. وارتضى الأستاذ البنَّا هذا التوجيه منه وفيه يظهر مدى تأثير الناحية الفكرية للسهيلي –رحمه الله– في عقلية البنَّا –رحمه الله– .

وقد تناولت الدراسة في المسألة الثالثة جواز تقديم خبر (مَا دَامَ) ، و(مَا زَالَ) عليهما قياساً على (كَانَ) وأخواتها وهو ما اتَّضَحَ من منهج ابن كيسان مُخالفاً فيه الإجماع ، وهو المَخرج الذي أوجده الدكتور البنا –رحمه الله– لابن كيسان النحوي –رحمه الله تعالى– وكون (مَا) أصبحت جزءاً من (مَا زَالَ) وقد وَضُحَ هذا لدى الدكتور البنَّا –رحمه الله– اتِّباعاً لمنهج التفكير العلمي والأفق الواسع ، والذي اكتسبه من السهيلي في إيجادهِ المخارج لابن كيسان إذا وَسِعهُ القياس ، وهنا يتَّضح مدى عمق تأثرهِ بالسهيلي.

التقديم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

والصلاة والسلام على خير من نطق بالضّاد ، الَّذي علَّمه شديدُ القوى – عليه السلام– نقلاً عن الخالق – سبحانه وتعالى– ،،، وبعد .

تناقش هذه الدراسة مقارنة عن الإبداع بين مفكرين من مُفكري العربية أحدهما متقدم وهو أبو القاسم السهيلي – رحمه الله تعالى– الذي فاق من سبقوه بدقة تحليله وتعليله لكثير من حروف المعاني والدراسة هنا نتناول ثلاث مسائل من بدائع كتابه (نتائج الفكر) وتقارن تحليله لها بما ورد عند محقِّقهِ من المحدَثين ، سعادة الدكتور محمد إبراهيم البنا –رحمه الله – الذي كان لديه الاستعداد الفطري للفهم والتحليل والنظر في المسائل كما ورد في دراستهِ للمسائل النحوية عند ابن كيسان وتحليلهِ لها ، وازداد عمقاً بدراسته لمسائل السهيلي وتحقيقه لكتابهِ (نتائج الفكر) ، وأيضاً لكتابته عن مذهبه النحوي والدراسة تتناول المقارنة بين السهيلي والدكتور البنا في مبحثين وتسبقهما بتوطئة ، وتدرس في المبحث الأول وعنوانه : دراسة ثلاث مسائل عند السهيلي :

أولاً : المسألة الأولى أنَّ الضمير لا يُنعت والعلة في ذلك ، وتدرس في المسألة الثانية أنَّ (لَكنَّ) الثقيلة تفيد الاستدراك إذا سُبقت بنفي ، وتناولت الدراسة في المسألة الثالثة لدى السهيلي في دلالة المضارع على الزمان في ثلاث مسائل فصّلتهما الدراسة ، وأوردت تعقيب عضيمة عليه في مسألة أنْ يتصل خبر (إنَّ) بـ (السين) ، و(سَوفَ) ، وهو وهمٌ وقع فيه السهيلي ونفاهُ عضيمة –رحمه الله– بالدليل بما ورد في القرآن الكريم .

ثانياً : تناولت الدراسة في المبحث الثاني وعنوانه : دراسة ثلاث مسائل عند ابن كيسان ، وتعليق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنَّا –رحمه الله– عليها في المقارنة الفكرية بين المفكرين السابق السهيلي في بعض مسائل من كتابه (نتائج الفكر) ، واللاحق محمد إبراهيم البنَّا ، ودراسته وتحليلهِ لبعض المسائل التي عند ابن كيسان من خلال كتابه (ابن كيسان النحوي) ، وقد تناولت الدراسة المسائل الآتية لدى ابن كيسان والتي تُظهر عُمق وتحليل البنا –رحمه الله تعالى– وتعليقه عليها ، ومن ذلك في المسألة الأولى : أوجه الإعراب في قوله تعالى : " إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ" وكان فيها عدة أوجه من القراءات كان أدقُّها ما ذكره ابن كيسان –رحمه الله– وخرَّجها على لغة بالحارث بن كعب ، وأنَّ الحركات تُقدّر في حالة البناء على الألف في حالة الرفع والنصب والجر ، وهو الأسلم من التأويلات ، وهنا يتضح تأثر البنا –رحمه الله– بفكر السهيلي في ارتضاء هذا التخريج الذي ذكره ابن كيسان لهذه القراءة .

وقد علَّق عليه البنا بما أظهر عمق تفكيره –رحمه الله– لخلوّه من التقدير وحمل إنَّ على بابها .

المسألة الثانية في المبحث الثاني : تناول الأستاذ الدكتور –رحمه الله– عمل (أَعْلَمْتُ) المتعدية لثلاثة مفاعيل بحذف المُعلم الأول ، والثاني كما قال ابن كيسان اقتصاراً ، واستغناءً وتعليق البنَّا –رحمه الله– على هذه المسألة وتناول في المسألة الثالثة جواز تقديم خبر (مَا دّام عليها) قياساً على (كَانَ) وأخواتها ، إذا اعتبر ابن

كيسان أنَّ (مَا) أصبحت جزءاً من (مَا دامَ) وليست منفصلة عنها ، وقاسها على (كَانَ) وأخواتها في جواز تقديم خبرها عليها ، وارتضاء البنَّا –رحمه الله– مخرج السهيلي في هذه المسألة قياساً على أخواتها ، وما هذا المنهج الذي وَضُح لدى الأستاذ الدكتور البنَّا –رحمه الله– إلاَّ لقوة تأثره بمنهج التفكير لدى السهيلي عند دراسته وتحقيقهِ للمسائل الواردة في كتابه (نتائج الفكر) مِمَّا عمَّقت لديه –رحمه الله– دقة التفكير والتدبر في مسائل اللغة إذا وَسعها القياس .

توطئـة عن المُحقَّق لهُ والمُحقِّق لكتـابه

إذا ذُكر علماء العربية برز منهم علماءُ ومفكرون ، ومن هؤلاء أبي بكرٍ محمد بن السَّري بن سَهل بن السَّراج المتوفى سنة (٣١٦هـ) ، وأبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن السَّري الزَّجاج المختلف في وفاته قيل (٣١٠هـ) ، وقيل (٣١١هـ) ، وقيل (٣١٦هـ) ، وأبي القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزَّجاجي المتوفى سنة (٣٣٧هـ) ، وقيل سنة (٣٧٧هـ) ، وأبي عليّ الفارسي ، وهو الحسن بن أحمد بن عبدالغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي ، توفي سنة (٣٧٧هـ) ، وأبي الفتح عثمان بن جِنّي المتوفى سنة (٣٩٢هـ) ، وأبي بكر عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد الجرجاني المتوفى سنة (٤٧١هـ) ، ومحمد بن الحسن الرَّضي الاستربازي ، المتوفى سنة (٦٨٤هـ) أو سنة (٦٨٦هـ) والمعروف بالرضي ، ولكن من الإنصاف أنَّك أيُّها القارئ العزيز إذا وصلت إلى زمن أبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله بن الخطيب الخثعمي السُّهيلي المتوفى سنة (٥٨٣هـ) ، وجدت كل الرؤوس تَطَامن جانب رأسه ، وكل الأفكار لا تبلغ الفكر اللغوي ، والأفق الواسع في التدبر وتحليل المسائل من حروف المعاني ودورها في تركيب الجملة العربية ما بلغته عند أبي القاسم السهيلي الذي كان فاقد البصر [١] ، ولكنه كان نافذ البصيرة بعقله الذي أعمله في كتابه (نتائج الفكر) ، وهذه الدراسة هدفت تبيان دور هذا المفكر الذي توفي في سنة ٥٨٣هـ في القرن السادس ، ويُعدُّ هو مِمَّن عمَّق الفهم والتَّدبر في حروف المعاني لدى علماء العربية ، ولقد كان هذا العالم تلميذاً لأبي الحسن سليمان بن محمد بن عبدالله السبئي المالقي المعروف بـ(ابن الطراوة) المتوفى سنة (٥٢٨هـ) الذي أحبه واحترمه واعتدَّ بفكره العلمي ولكنَّه وقف من شيخه ابن الطراوة موقفاً وسطاً كما يقول أ–د محمد إبراهيم البَنَّا : (فإذا كان قد تأثَّر ببعض أصوله وآرائهِ فقد خالفهُ في كثير منها ، وارتضى آراءً وأصولاً أخرى ، والأمثلة على ذلك كثيرة تُذكر في موضعها ، ولكن يمكن القول بأنَّ ابن الطراوة قد أرسى في تلميذه حرية البحث والنظر ووجوب العودة إلى اللغة وتأملها فكان أنْ التقى الشيخ وتلميذه في بعض المسائل ، واختلفا في بعضها الآخر ومثَّل البنَّا –رحمه الله– لذلك برأي ابن الطراوة في الحال من النكرة فقد ذهب إلى أنَّها مقيسة وأنَّه قد يحتاج إلى الحال من النكرة ، واستشهد على ذلك بالسَّماع ، ولكنَّ السهيلي يقول : (والذي قاله الشيخ (يقصد ابن الطراوة) صحيح ولكنَّ أكثر الكلام على ما قاله النحويون) [٢] ، وهذا يدلُّ دلالة صريحة على تنمية ابن الطراوة في طالبهِ حرية التفكير ، وقد هدفت هذه الدراسة تبيان دور هذا المفكِّر الذي عمَّق الفهم والتدبر في حروف المعاني لدى العرب فكان من انتاجهِ العلمي كتابة الموسوم بـ (نتائج الفكر) .

وأحسب والله على ما أقول شهيدٌ أنَّ ما توصَّل له هذا العالم في تحليله لحروف المعاني وبعض المسائل الأخرى في الدرس النحوي قدْ فَاقَ من سبقوه بقرون لدقة تحليله وفهمه وقياسه وتدبُّرهِ وهو ما تطرحه هذه الدراسة التي تتناول بعضاً من هذه النتائج الفكرية كأمثلة لدى هذا العالم ، وأثر تلك النتائج في فكر محقِّقه سعادة استاذي

---

(١) انظر بحثاً عن جهود العلماء العرب والمسلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة في تقدّم العلوم في الحضارة الإسلامية لخيرة ثلميلود سياب نُشر في مجلة جامعة الشارقة ، في وقائع المؤتمر الدولي الثالث في تاريخ العلوم عند العرب والمسلمين ، المجلد الأول ، سنة ٢٠٠٧م .

(٢) انظر أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، د–محمد إبراهيم البنا ، ٦٨.

العالم الجليل المُحقق أ.د محمد إبراهيم البنَّا المتَوفىّ سنة ١٤٣٣هـ يوم ٢٨ من شوال –رحمه الله تعالى– الذي كان أرضاً خصبة بطبيعة تركيبته العقلية وفكره العميق الدقيق الذي يتدبر فيه المسائل ، وقد تعمَّق حبُّ هذا العالم وعُمق تفكيره في عقل وفكر أ.د البنا –رحمه الله– وعزَّز الاستعداد الغريزي والفطري لدى البنا ما وجده من عمق تفكيري وتبصُّر وتدقيق في دراسة علوم العربية ، وتجَلَّى وظهر ذلك بارزاً عندما حقَّق الدكتور كُتُباً كثيرة للسهيلي كـ (نتائج الفكر) ، و(الأمالي) المطبوع سنة (١٩٧٠م) ، وكتاب (التعريف والأعلام بما أُبهمَ في القرآن من الأسماء والأعلام) ، وكتاب (الفرائض وشرح آيات الوصية) تحقيق أ.د محمد إبراهيم البنا سنة (١٩٨٤م) و(الرَّوض الأُنف) الذي طُبعَ بعد وفاته –رحمه الله– وكتابه الذي كتبه عن السهيلي بعنوان (أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي) ، وقد ظهر ذلك الفكر بارزاً جلياً الذي تعقد الدراسة في تحليلهِ لها مقارنة فكرية بينهُ وبين السهيلي –رحمه الله– في سبر أعماق المسائل وتحليلها عندما تناولت الدراسةُ بعضاً منها في كتابهِ (نتائج الفكر) وظهر ذلك عند أ.د البنَّا –رحمه الله– عندما حَلَّل بعض المسائل في كتابه الذي ألَّفه عن ابن كيسان الذي فُقِدَت كُتُبه ، وقد عدَّها ياقوت الحَموِي في نحو عشرين مُؤلفاً منها ما كان في تفسير معاني القرآن ، وكتب اللغة وهي كتاب (المُهذَّب في النحو) وكتاب (غلط أدب الكاتب) ، وكتاب (اللامات) ، وكتاب (الحقائق) ، وكتاب (البرهان) وكتاب (مصابيح الكُتَّاب) ، وكتاب (الهجاء والخط) ، وكتاب (غريب الحديث) نحو أربعمائة ورقة وكتاب (الوقف والابتداء) ، وكتاب (القراءات) ، وكتاب (التصاريف) ، وكتاب (الشَّاذات في النحو) وكتاب (المُذكَّر والمؤنث) ، وكتاب (المقصور والممدود) ، وكتاب (معاني القرآن) ، وكتاب (مختصر في النحو) ، وكتاب (المسائل على مذهب النحويين ما اختُلف فيه الكوفيون والبصريون) ، وكتاب (الفاعل والمفعول به) وكتاب (المُختار في عِلل النحو) ثلاث مجلدات أو أكثر [١] .

وهناك نحو سبعــة من الكتب المطبوعة لابن كيسان منها :

١– تلقيب القوافي وتلقيب حركاتها ، نشر ويليام رايت ، لايدن ، ١٨٥٢م ، تحقيق إبراهيم السمرائي ، مجلة الجامعة المستنصرية ع٢ ، ١٩٧١م ، صـ١١–٣٧ .

٢– شرح القصائد السبع ، (قسم منه شرح قصيدة امرؤ القيس وطرفة) ، دراسة وتحقيق محمد حسين آل ياسين ، مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، م ج ٧٦ ، جـ٤ ، رجب ١٤٢٢هـ ، تشرين الأول أكتوبر ٢٠٠١م ، صـ٧٣٧، ٨٠٦ .

٣– نشر معلقة عمرو بن كلثوم ، شلو سنجر ، ميونخ ، مجلة ZA ، مجموعة ٦١ ، ١٩٠٧م ، صـ١٥٦–١٦٤ .

٤– شرح معلقة امرؤ القيس ، نشره ويليام رايت ، تحقيق نصرت عبدالرحمن ، الأردن ، عمان ، دار البشير ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، طـ ١ ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .

٥– الفرق بين (السين) ، و (الصاد) ، (فوائد ملخصة منه) ، قدَّم له وحقَّقه : زهير غازي زاهد ، بيروت مجلة الذخائر ، س٣ ، ع٩ ، شتاء ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠٢م ، صـ ١٣٥ – ١٥٢ .

---

(١) معجم الأدباء ، المجلد التاسع ، جـ١٧ ، ١٣٩ .

٦- المتبقِّي من شرح ابن كيسان لمعلقة طرفة بن العبد ، تحقيق : بهاء الدين عبدالوهاب بن عبدالرحمن ، مجلة عالم المخطوطات والنوادر ، مجموعة ٢ ، ع١ ، من المحرم ، جماد الآخرة ١٤١٨هـ مايو ، أكتوبر ١٩٩٧م ، صـ ١٣٣ – ١٤٥ .

٧- المُوَثَّقِي في النحو ، تحقيق : عبدالحسين الفتلي ، وهاشم طه شلاش ، مجلة المورد ، مجموعة ٤ ، ع٢ ، ١٣٩٥هـ ، صيف ١٩٧٥م ، صـ ١٠٣ – ١٢٤ . (١)

ولكن الكثير من كتب هذا العالِم لمْ تصل إلينا ولعلَّها من المفقود من كثير من تراث العربية ولكن عُلوّ همة الدكتور البنا –رحمه الله– ودقة بصيرته هَدَتهُ لجمع ما وجدهُ من علم هذا العالم مِمَّا أورده علماء النحو رواية عن ابن كيسان إذْ تَتَبَّع الشيخ –رحمه الله– جميع تفرُّداته العلمية فكتب الكتاب الذي لا يوجد قبله من المطبوع عن (ابن كيسان النحوي في حياته ، آثارِهِ ، وآراؤه) التي تفرَّد بها أبو الحسن ابن كيسان الذي اختلف المترجمون في سنة وفاته فمن قال تُوفي سنة ٢٩٩هـ ، والآخر سنة ٣٢٠هـ وهو الأرجح ، حيث ذكره جلال الدين السيوطي ، قال الخطيب القزويني في تاريخ بغداد مات لثمانٍ خلوْنَ من ذي القعدة سنة تسعٍ وتسعين ومائتين هجرية ، قال ياقوت : (هذا لا شكَّ سهوٌ ففي تاريخ أبي غالبٍ همام بن الفضل بن المهذَّب المغربي أنَّه مات سنة عشرين وثلاثمائة هجرية (٢) ، فقد تَتَبَّع البنا –رحمه الله– بعض المسائل عند ابن كيسان ممَّا جمعه من آراءٍ وأقوالٍ عن ابن كيسان لدى علماء العربية ، فقد علَّق الدكتور –رحمه الله– على تلك المسائل التي اختارت الدراسةُ أَنْ تُقدمها عن فكر أ.د البنَّا –رحمه الله– تعليقهُ وتخريجهُ لبعض المسائل لدى ابن كيسان ، وتعليلها ، وفيه يتجلَّى عمق فكر المحقق لكتاب السهيلي الذي تأمَّل عمق التفكير عند السهيلي ، وكان هو العالم المحقِّق والمستفيد من ذلك التفكير لما جَبَلهُ الله عليه من عمق التدقيق والتدبر ، والتحليل ، وفهم مسائل العربية نحوها وصرفها ، وعمق معانيها وسبر أغوارها عندما يكتب في مسألة أو يناقش في علم فتجد البنَّا – رحمه الله– يُصِرُّ على موقفهِ في كثيرٍ من المسائل العلمية التي يدرسها ، ويدعم ذلك بدليلٍ من كتاب الله الكريم، أو فصيح شعر العرب لكيْ يُدافع عن تلك المسألة التي يدرسها ، ولا يُجادل –رحمهُ الله– لمجرد الجدل العقيم ، بل هو يُصرُّ في رأيه بدراسة تلك المسألة التي يدرسها ، ويدعم ذلك الإصرار بالدليل خدمة للعلم ، وأهله ، وليس تعسُّفا وجدلاً عقيماً ، وهنا يتضح أثر كتاب (نتائج الفكر) ، والمسائل التي درسها في التحقيق عند السهيلي في فكر هذا العالِم المُحدث الذي يُناقش بفهمٍ ، وعقلية واعية ، وتَبصُّرٍ فيما يدرسه ، فلم يكن رحمه الله مِمَّن يُجادل في أية مسألة بغير علم ، وهذا من الإنصاف لعقل هذا العالم الذي صحبتُهُ عشر سنين كلَّ يومٍ أخرج من هذا العالم بفائدةٍ كانت معيناً لا يَنضب في حصيلتي العلمية ، فرحم الله المُحقَّق لهُ ، والمُحقِّق –بِكسر القاف– وجعل عملهما خالصاً لوجهة الكريم .

---

(١) المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع ، جـ ٤ ، جمعه : محمد أحمد المعصراني ، تقديم : فيصل الحفيان ، صـ ٧١٤ – ٧١٥.

(٢) بُغية الوُعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، مجلد ١ ، صـ١٩ . و انظر تاريخكم – ابن كيسان النحوي البغدادي الكبير– د إيهاب عبدالجليل ، صـ٧ ، مقال منشور في النت .

المبحث الأول

دراسة ثلاث مسائل عند السهيلي وتعليقهِ عليها

الأولى مسألة في [عدم نعت الضمير] لأبي القاسم السهيلي

تقدم هذه الدراسة تعليلاً لهُ لبعض المسائل التي توقف عندها ، بعد من سبقه من العلماء لأَنَّ السهيلي – رحمه الله– كما قال مؤلف كتاب (أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي) . سعادة الأستاذ العالم محمد إبراهيم البنا –رحمه الله– حيث قال : (كانت له مشاركة أصلية في غير علم من علوم الإسلام ، ولكنه برز في العربية بروزاً جعله محط الأنظار فشدت إليه اليه الرحال ، وأخذ عنه الطلاب ، وجلس إليه العلماء يسألونهُ فيما أشكل عليهم من اللسان العربي ، ويروون عنه كتبه وأماليه ، وإن هذه الكتب والأمالي لشاهد صدق على هذه الثقافة الرحبة التي تمتع بها السهيلي وإن كانت كتبه قد لقيت الإقبال والاهتمام في عصره ، وقد أفاد منها من جاء بعده ووضَّح أثرها في مصنفاتهم .... ثم يُردف سعادة الدكتور وإني لأشهد بأني قد سعدت بصحبة هذا الإمام ، فقد أفدت منه حين درستُ أصوله ، وحين طاف بين أنحاء هذا التراث على امتداد القرون ، ذلك من خلال أعماله التي اتسمت بالأصالة والابتكار) [1] . وهذه الدراسة تقدم جزءاً من بعض المسائل الدقيقة في الدراسات النحوية التي تختلف عن سواه ممن سبقه من العلماء حيث يذكر هؤلاء العلماء الأبواب في مسائل النحوي كما وردت عند مَنْ سبقهم ، ولكنَّهُ يختلف عن سابقيه بالتوقف عند مسألة دقيقة قد يكون من سبقوه ذكروا كلَّ ما يخص الباب المدروس ومرُّوا على تلك المسألة مرور الكرام ، ولكنَّ أبا القاسم السهيلي يتوقف عند تلك المسألة ويحللها ويذكر عِلَلَها فيكون بهذا فاق بثاقب فكره العميق مَنْ سبقوه من علماء العربية فعندما يذكر سيبويه إمام العربية (باب) أنَّ النعت يُطابق المنعوت في علامة إعرابه في رفعهِ ، ونصبهِ ، وخفضهِ وتعريفهُ وتذكيرهُ ، ومن ذلك حركة الجر مثلاً يذكر سيبويه : (مَرَرتُ بِرَجُلٍ ظريفٍ قَبْلُ) فصار النعت مجروراً مثل المنعوت لأنَّهما كالاسم الواحد فإن أطلت النعت فقلت : (مَرَرتُ بِرَجُلٍ عَاقلٍ كَريمٍ مسلم) فأجره على أوَّله ، ومن النعت أيضاً : (مَرَرْتُ برَجلٍ أيّما رجل) ، فـ(أَيُّما) نعت للرجل في كماله وبَذِّهِ غيره كأنَّه قال : (مَرَرتُ بِرَجُلٍ كاملٍ) .

و(مَرَرتُ برجلٍ شَرْعُكَ ، وشِرعُه من رجلٍ) ، و(مَرَرتُ برجلٍ هِدِّكَ من رجل) ، و(بامْرأة هِدِّكَ من امرأة) فهذا كله على معنى واحد .

ثم ذكر وسمعنا من بعض العرب الموثوق بهم من يقول : (مَرَرتُ برجلٍ هَدَّكَ من رجل) ، و(مَرَرتُ بامرأة هدَّكَ من امرأة) ، فجعله فعلاً مفتوحاً كأنَّهُ قال : (فَعَل ، وفَعَلتْ) بمنزلة (كفاك ، وكَفَتْكَ) ومن النصب في النكرة عند سيبويه : (مَرَرْتُ بِرجلٍ مثلك) ، فـ(مِثْلُكَ) نعت على أنَّك قلت : (هوَ رجلٌ كما أنَّك رجلٌ) ، ويكون نعتاً أيضاً على أنَّه لم يزد عليك ولم ينقص عنك في شيءٍ من الأمور .

---

(١) أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، المقدمة ، صـ٣ ، ٤ .

ثم يذكر عن يونس بن حبيب قوله : (هَذا مِثْلُكَ مُقْبِلاً) ، و(هذا زيدٌ مِثْلُكَ) إذا قدَّمه جعله معرفة وإذا أخَّرهُ جعله نكرة ، ومن العرب من يوافقه على ذلك ، ومنه : (مَرَرْتُ بِرجلٍ شرٍّ منك) فهو نعت على أنَّه نقص أنْ يكون مثله [١] .

وما تذكره الدراسة مثالاً للمطابقة بين الصفة والموصوف أو النعت والمنعوت في حال النكرة وليس في كل أحوال المطابقة بين الصفة والموصوف في التعريف ، ويتعرض لحالة الإعراب بين الصفة والموصوف في حالة الجر ، ويذكر من حالة المطابقة بين التذكير والتأنيث ، والأفراد في المطابقة بينهما .

وقد تحدث العلماء قبل السهيلي في عدم نعت الضمير فقد بيَّن سيبويه –رحمه الله– في قوله تعالى : "هُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقاً" [٢] فقد ذكر أَنَّ قولهُ تعالى : (الحقُّ) لا يكون صفة (لَهُوَ) وذلك كما ذكر سيبويه أنَّ (هُوَ) اسم مضمر وذلك أنَّ المضمر لا يوصف بالمظهر أبداً ؛ لأَنَّه قد استغنى عن الصفة وإنَّما تُضمر الاسم حين يستغنى بالمعرفة ، فمن ثمَّ لم يكن في هذا الرفع كما كان في هذا الرجل ، وذلك أنَّك لو قلت : (مَرَرتُ بهُو الرجل) ، لم يجز ولمْ يحسن ، وهو موضع الشاهد عند سيبويه –رحمه الله– ولو قلت : (مَرَرتُ بهذا الرَّجل) كان حسناً جميلاً [٣] .

ما العلة في كلام سيبويه السابق –رحمه الله– ؟

العلة أنَّ الضمير لا يُنعت وهي المسألة التي تتناولها الدراسة بالتوضيح لدى العلماء اللذين سبقوا السهيلي ومنهم المبرّد –رحمه الله تعالى– حيث ذكر أنَّ المُضمر لا يوصف به لماذا ؟ لأنَّه ليس بِتحليةٍ ولا نَسبٍ ، وهو لا يوصف لأنَّه لا يُضمر حتى يُعرف ، ولأنَّ الظاهر لا يكون نعتاً له كما لا ينعت به ولكن يُؤكَّد ، ويُبدل منه .

ثمَّ ذكر أنَّ سيبويه قد زعم أنَّ الشيء لا يوصف إلاَّ بما هو دونه في التعريف ، فإذا قلت : (هَذا) فقد عرَّفته المخاطب بعينه وقلبه ، وإنَّك إذا قلت : (الرَّجل الظريف) ، فإنَّما تُعرِّفه شيئاً بقلبه دون عينه [٤] .

ويذكر في موضع آخر ، فأمَّا المضمر ، والمظهر فكقولك : (زَيدٌ مَرَرْتُ به أخيكَ) ، وتقول : (رَأَيتُ زيداً إيَّاهُ) ، فهذا ضرب من البدل [٥] .

وابن السَّراج قد ذكر وصف المعرفة وأنَّه ينقسم بأقسام المعارف إلاَّ المضمر فإنَّه لا يوصف به وذكر تلك الأقسام وهي خمسة [العَلم الخاص ، والمضاف إلى المعرفة ، والألف واللاَّم ، والأسماء المبهمة ،

---

(١) الكتاب ، جـ ١ ، ٤٢١ ، ٤٢٣ ، باب مجرى النعت على المنعوت والشَّريك على الشريك ، والبدل على المبدل منه ، وما أشبه ، وذكر المحقق أنَّ هذا الباب خاص بنعت النكرة .

(٢) من الآية ٣١ من سورة فاطر .

(٣) الكتاب ، جـ١ ، صـ ٨٧ ، ٨٨ .

(٤) المقتضب ، جـ٤ ، صـ ٢٨٤ .

(٥) المقتضب ، جـ٤ ، ٢٩٦ .

والإضمار] ويُردف في الموصوف منها أربع ، وقد استثنى الضمير ولم يتحدث عنه بعد أنْ تكلَّم عن أسماء المعارف ، فذكر أربع ولمْ يُعلِّق بشيءٍ على المضمر [1] ، لماذا لا يُوصف به ؟ .

وقد فصَّل ذلك الرضي في حديثه عن المضمر حيث ذكر أنَّه لا يوصف ولا يوصف به ، أمَّا لأنَّه لا يوصف وذلك لأَنَّ المتكلم والمخاطب منه أعرف المعارف ، والأصل هو وصف المعارف ، وذلك يكون للتوضيح ، وتوضيح الواضح تحصيل للحاصل ؛ وأمَّا الوصف المفيد للمدح أو الذَّم فلم يُستعمل فيه ، وذلك لأنَّه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف .

ثم يُوَضِّح أنَّه لم يوصف ضمير الغائب ؛ إمَّا لأنَّ مفسِّره في الأغلب لفظي ، فصار بسببه واضحاً ولا يحتاج لتوضيح المطلوب في وصف المعارف في الأغلب ، وإمَّا لحمله على المتكلِّم والمخاطب لأنَّه من جنسهما .

وأمَّا أنَّه لا يوصف ، فلمَّا يجيء من أنَّ الموصوف في المعارف ينبغي أنْ يكون أَخَصّ أو مساوياً ولاَ خَصّ من المضمر ، ولا مساوي له حتى أنه يقع صفة له ، ثم ذكر قول بعضهم : (لم يقع صفةً لأنَّه لا يدل على معنى) ، وعنده فيه نظر ، ما هو النظر ؟ إذ هو يدل على ما يدل عليه مفسرة فلو رجع إلى دَالٍّ على معنى كاسم الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة ، لدلَّ أيضاً عليه كقولك : (زَيدٌ كريمٌ وأنتَ هُو) ؛ وقد أجاز الكسائي كما ذكر الرضي وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى : " لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُو العَزيزُ الحكيم" [2] ، وقولك : (مَرَرتُ به المسكين) لكن الجمهور يَحملون مثله على البدل .

ثمَّ أوضح الرضي أنَّ ابن الحاجب لمْ يذكر أنَّه لا يوصف بالضمير ، والعلة أنَّه يتبيّن ذلك من قوله بعدُ والموصوف أَخَصُّ أو مساوٍ ، فإنَّه لا شيء أَخَصّ من المضمر ولا مساوي له [3] .

وقد اعتنى السهيلي –رحمه الله– في عدم نعت الضمير وناقش ما ذكره أبو القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجَّاج ، وذلك عندما كرَّرَ ما ذكره النحاة من أَنَّ النعت تابع للمنعوت في رفعه ونصبه وخفضه وتعريفه وتنكيره ، وأنَّ الناس قد زادوا عليه فقالوا في تثنيتهِ وجمعه وإفراده ، وتأنيثه وتذكيره ، ثم استدرك فذكر ، وينبغي أنْ تزاد كلمة أخرى فيقول : (وفي إظهاره) لأنَّ المضمر لا ينعت ، ولا ينعت به وذلك أنَّه لابد أنْ يكون نعت الاسم الظاهر [ظاهراً مثله] .

ثم بيَّن السهيلي علة أبي القاسم في امتناع نعت الضمير حيث قال الزجاج : (واعلمْ أنَّه يجوز أن تنعت الأسماء كلها إلاَّ المضمر فإنَّه لا ينعت) ما العلة لدى الزجَّاج ؟ لأَنَّ الاسم لا يُضمر إلاَّ بعد أنْ يُعرَّف فقد استغنى عن النعت ، لو قلت : (ضَربتهُ الكريم) ، أوْ : (مَرَرْتُ به العاقل) على النعت لم يُجز ، فإِنْ جعلته بدلاً جازَ [4] .

---

(١) الأصول في النحو ، جـ٢ ، صـ ٣١ ، ٣٢ .

(٢) من الآية ٦ من سورة آل عمران .

(٣) شرح الرضي على الكافية ، جـ٢ ، صـ ٣١٠ ، ٣١١ .

(٤) كتاب الجمل في النحو ، ١٦ .

وقد انتقد السهيلي بفكره الثاقب كلام أبي القاسم الزجاج ، فبيَّن أنَّه لا يَراهَا علة كافية لأنَّ غير المضمر من المعارف لا يستغنى عن النعت ، وإن كان المخاطب قد عرَّفه ، ثمَّ وضَّح ما هو الغرض من النعت ؟ أنَّ النعت ليس بآلـة تعريف ، ولكن الغرض هو تحليةٌ للمنعوت ، وقد يكون تمييز بينه وبين غيره رفعاً للالتباس ، والمضمر قد يحتاج إلى هذا كلِّهِ وذلك أنَّه يُبدله منه للبيـان ويؤكده إذن ما هي العلـة يا أبا القاسم السهيلي ؟! يرى أنَّ المانع من نعته غير ما ذكرهُ الزجَّاج وذلك أنَّ المضمر إشارة إلى المذكور(١) ، والإشارة لا تُنعت وإنَّما ينعت المشار إليه وذلك أنَّك إذا أضمرت بعد الذكر ثمَّ أردَّت أنْ تنعت فإنَّما يجري النعت على الظاهر لا على المضمر .

علامة الإضمار التي هي إشارة إليه وأيضاً المبهم عنده لا ينعت إنَّما يبيّن بالجنس الذي يشير إليه كقولك : (هّذا الرجل فالرَّجل) بَيَانٌ لـ (هذا) أيْ عطف بيان له وتنبيه بالجنس الذي يشير إليه أكدَّ من تحليتهِ بالنعت ، فإذا عرف المخاطب ما الذي تشير إليه فحينئذ فانعتـه إن شئت أو لا تنعته ولا معنى عندي لوصف (هّذا) و(ذّلك) بصفة مضافة ؛ وهو إشارة كالإشـارة باليد والرأس حتى يذكر المشار إليه (٢) .

وقد عضَّد ما ذهب إليـه السهيلي ابن يعيش –رحمه الله– حيث ذكر أنَّ المضمرات لا توصف وذلك لوضوح معناها ، ومعرفة المخاطب وبالمقصود بها ، وإذا كنت لا تضمر الاسم إلاَّ وقد عرف المخاطب لمن يرجع الضمير ، ومَنْ تَعنِي فاستَغْنَى لذلك عن الوصف ولا يوصف بها لأنَّ الصفة ما هي إلا تحلية بحال من أحوال الموصوف ، والمضمرات عنده لاشتقاق لها فلا تكون تحلية (٣) .

والدراسـة ترى أنَّ التحليل الذي ذكره السهيلي في عدم نعت الضمير وذلك أنَّ المضمر إشارة والإشارة لا تُنعت وكُلَّمَا يُدَقَّقُ في كلام العرب إنَّما يُنعت المشار إليه وهو إنَّك إذا أضمرت بعد ذكر ثمَّ أردت أنْ تنعت فإنَّ النعت لا يجري إلاَّ على الظاهر لا على المضمر ، وما هذه العلة التي حلَّلها السهيلي إلاَّ لدقة فهمه لألفاظ ومعاني كلام العرب .

وقد ذكر المحقق لكتاب (نتائج الفكر) أ.د محمد إبراهيم البنَّا–رحمه الله– أنَّ البصريين قد أجازوا أنْ تُنعت بأسماء الإشارة ويُنعت بها ذَكَر ذلك أبو حيان في الارتشاف ، فقد ذهب البصريون إلى أنَّ أسماء الإشارة توصف ويوصف بها ، فمن وصفها قوله تعالى : "قَالَ أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ"(٤) ، ومن الوصف به قوله تعالى : "قَالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبيرَهُمْ هَذَا" (٥) ، وقوله تعالى : "إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ" (٦) .

---

(١) يقصد السهيلي أنَّ الضمير مثل اسم الإشارة لا يُنعت ، ولكن يُنعت المشار إليه ؛ لأنَّ النعت يجري على الظاهر .

(٢) نتائج الفكر ، ٢١٣ ، ٢١٤ .

(٣) شرح المفصل ، جـ٢ ، باب الصفة ، ٢٤٧ .

(٤) من الآية ٦٢ من سورة الإسراء .

(٥) من الآية ٦٣ من سورة الأنبياء .

(٦) من الآية ٢٧ من سورة القصص .

ثم ذكر أبو حيَّان أنَّ مذهب الكوفيين وتبعهم في ذلك السهيلي ، والزجَّاج أنَّ أسماء الإشارة لا توصف ولا يوصف بها ، والذي أجاز نعتها قال لا يكون إلاَّ مصحوباً بـــ (أَلْ) خاصة [١] .

المسألة الثانية –دراسة المسألة (٥١) في [العطف ، ولَكنَّ]

تحدث السهيلي –رحمه الله– عن (لكنَّ) في أربعة مواضع تركيبها ، وموقعها ، وإلغائها ودخول الواو عليها ، وقد تناولها العلماء قبل السهيلي ابتداءً من سيبويه –رحمه الله– ، ولكنْ أوَّل من تكلَّم عن كونها مركبة هو الرضى حيث ذكر و(لَكنَّ) هي عند البصريين مفردة ، وقال الكوفيون : هي مركبة من (لاَ) و(إنْ) المكسورة المصدَّرة بالكاف الزائدة وأصله : (لاَ كَإنَّ) ، فنقلت كسرة الهمزة إلى الكاف وحذفت الهمزة فـ (لاَ) تفيد أنَّ ما بعدها ليس كما قبلها بلْ هو مخالف له نفياً وإثباتاً و(إنْ) تحقق مضمون ما بعدها ، وقد انتقده الرضى بقوله: (ولاَ يخفى أثر التكلف فيما قالوا وهو نوع من علم الغيب ، وفيه نقل الحركة إلى المتحرك ، وهو كما قالوا) ، وقاسَ إنَّ (كَمْ) مركبة من الكاف و(مَا) والأصل عدم التركيب [٢] .

وقد أكَّد كلام الرضي نقلاً عن الكوفيين في تركِيبها دون تعليق منه المرادي حيث قال : (ولَكنَّ للاستدراك مركبة على الأصح) [٣] .

فقد ذكر السهيلي أنَّ (لَكِنْ) المخففة فأصحّ القولين فيها كونها مُركّبة ممَّا تتركب لَكِنْ ؟ .

تتركب من (لاَ) و (إنَّ) و (الكاف) وعنده أَنَّ (الكاف) هي التي للخطاب في قول الكوفيين فقد ذكر الكوفيون فيها وهم يتكلمون عن إدخال اللام في خبرها ولم يقولوا أنَّها كاف الخطاب كما ذكر السهيلي وإنما قال الكوفيون : أمَّا النقل فقد جاء عن العرب وإدخال اللام على خبرها قال الشاعر : [٤]

* ولَكنَّني من حُبِّها لكَميدُ * [٥]

وامَّا القياس فلأنَّ الأصل في (لكنَّ) إنَّ زيدت عليها لاَ والكاف ؛ فصارتا جميعاً حرفاً واحداً ، كما زيدت عليها اللام في قول الشاعر :

لَهِنّك مِنْ عَبْسيّةٍ لَوَسِيمةٌ ... عَلَى هَنواتِ كَاذِبٍ مَنْ يَقُولُهَا

ذكر المحقق لكتاب الإنصاف أنَّ للعلماء في تخريج هذا البيت ثلاثة آراء :–

الرأي الأول : أنَّها في الأصل (لإنَّك) بلام توكيد مفتوحة ثم إنَّ المكسورة الهمزة المشددة النون والأصل أنَّ لام التوكيد التي تدخل علي إنْ المكسورة تتأخر عن إن وما يليها فتدخل علي خبرها كما تقول : (إنَّ زَيداً

---

(١) ارتشاف الضرب ، جـ٤ ، ١٩٣٣ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ، جـ٤ ، ٣٧٢ .

(٣) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، جـ١ ، ٥٢٣ .

(٤) قال محقق الإنصاف تُنسب روايته للكسائي ، ولم يَعزهُ إلى قائلٍ معين ، جـ١ ، ٢٠٩ .

(٥) رواية النحاة * ولَكننَّي من حبها لعميدُ * ، وهو من بحر الطويل ، ولا يُعرف له قائل ، انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ، جـ٤ ، ٣٨.

لمنطلق) ، أوْ على اسمها بشرط تأخذه على الخبر نحو قولـه تعالى : " وَإِنَّ لَكُمْ فِي الأَنْعَامِ لَعِبرة " [١]، أو على ضمير الفصل الواقع بين اسمها وخبرها نحو قوله تعالى : " إِنَّ هَذَا لَـهُوَ الْقَصَصُ الْحَقُّ " [٢] .

الرأي الثاني : **ذهب جماعة من النحاة أنَّ أصل (لَهِنّك) لاهِ إنَّك أيْ ، (والله إنَّكَ) على نحو ما جاء في قول ذي الإصبع العدواني : [٣]**

لاَهِ ابن عمّك لاَ أفضَلتَ في حَسَبٍ .... عَنّي ، ولاَ أنت دَيَّانِي فَتخزُوني

والشرح : أَيْ لِلَّهِ ابن عمك ، ثم حُذفت الألف والهمزة من (إنَّ) فصار (لَهِنك) وهذا مذهب يُنسب إلى الكسائي ، وكان أبو علي الفارسي يُرجِّحهُ ، قال ابن جِنّي تلميذه (وفيه تعسُّف قال الجوهري : وأنشَدَ الكسائي) :

* لَهِنّك مِنْ عَبْسيّةٍ لَوَسِيمةٌ *

وأراد الله إنَّك من عبسيـة ، فحذف اللام الأولى (يُريد لام الجر) والألف من (إنَّك) ، وقد ذكر المحقق للإنصاف نسبة البيت للمفضل .

الرأي الثالث : **أصله (واللهِ إنَّكَ) فحذفت الواو وإحدى اللاَّمين من (والله) وحُذفت الهمزة من (إنَّ) وهو رأي الفراء على ما ذكره المؤلف وفيه من التعسف أكثر مِمَّا في الرأي الثاني ، والصواب الأول وهذا المذهب يُنسب إلى سيبويه ، وقد ورد كثيراً في شعر العرب المحتج بهم من ذلك قول محمد بن مسلمة ، وهو من شواهد الرضي وابن يعيش ، فقد ذكراه :**

ألا يا سنَا بَرْقٍ على قُلَلِ الحِمَى... لهَنَّكَ من بَرْقٍ عليَّ وسِيم [٤]

وذكر عدة أمثلة من هذه الشواهد ، ولكن هذا الشاهد لم تجده الدراسة في شواهد الرضي عند حديثه عن (لكِنَّ) [٥] ، ولكن وجَدتهُ عند ابن يعيش في فصل (لام الابتداء) [٦] ثمَّ علَّق السهيلي ما أراها إلا كاف التشبيه ما العلة عند السهيلي أنَّها كاف التشبيه ؟ لأنَّ المعنى يدل عليها وهذا الكلام في (الكَاف) كونها حرف التشبيه لم يذكره إلا السهيلي لماذا قال السهيلي ذلك؟ لأنَّ المعنى يدلُّ عليها إذا قلت : (ذَهبَ زَيدٌ لكن عَمْروٌ مقيم) ، تريد لاَ كفعلِ عمرُ ، وفصلَّ بقوله : (فلاَ لتوكيد النفي عن الأول [وإنَّ] لا يُجاب الفعل الثاني ، وهو المنفي عن الأول ؛ لأنَّك ذكرت الذهاب الذي هو ضده فدلَّ على انتفائـه) [٧] .

---

(١)من الآية ٦٦ من سورة الأنعام .

(٢)من الآية ٦٢ من سورة آل عمران .

(٣) البيت لذي الاصبع العدواني ، وهو من بحر البسيط ، ذكرهُ البغدادي في الخزانة ، جـ٧ ، ١٧٣ ، ١٧٧ ، ١٨٤ .

(٤) ابن الأنباري الإنصاف في مسائل الخلاف ، المجلد الأول ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١١ . وفي رواية أخرى * لهَنَّكَ من بَرْقٍ عليَّ وسِيم * ، والبيت من بحر الطويل ، روى أبو هلال العسكري في (ديوان المعاني) أنه لفِتىً من أسرى بني نمير ، وفي شرح المفصل لابن يعيش ، الحروف المشبهة للفعل أنهُ لمحمد بن مسلمة في لسان العرب ، لابن منظور ، جـ٣ ، ٣٩٣ ، وذكر في الخزانة أنه لرجل من بني نمير ، جـ١٠ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ .

(٥) شرح الرضى على الكافية ، جـ٤ ، ٣٧٢ .

(٦) شرح المفصل ، جـ٥ ، ١٤٧ .

(٧) نتائج الفكر ، ٢٥٥ – مسألة [في لَكن العاطفة] .

وذكر صاحب الارتشاف أنَّ في تركيبها خلاف في كونها مركبة من (لاَ) النافية و (كَاف) الخطاب ولأَنْ[١] .

ثانياً تحدث السهيلي عن موقعها :

وقد تحدَّث العلماء عن موقعها ابتداءً من سيبويه فذكر فيها أنَّها لا تقع إلا بعد نفي فيثبت بها الكلام السابق : (مَا مَرَرْتُ برَجلٍ كريمٍ بَلْ لَئِيمٍ) ، وذلك أبدلت الصفة الأخرى بعد الصفة الأولى وأشركت بينهما بلْ في الإجراء على المنعوت ، ومثله : (مَا مَرَرْتُ برَجلٍ صَالحٍ لَكنْ طَالح) أُبدلت الآخر من الأول فجرى مجراه في (بَلْ) ، فلو قلت في الإيجاب : (مَرَرْتُ برَجلٍ صَالح لَكنْ طَالحٍ) فهو محالٌ لماذا ؟ لأَنَّ لَكن لا يُتَدارك بها بعد الإيجاب ولكن يُثبت بها بعد النفي ، وإنْ شِئتَ رفعت فابتدأت على هو فقلت : (مَا مَرَرْتُ برَجلٍ صَالح لَكنْ طَالح) ، و(مَا مَرَرْتُ برَجلٍ صَالح بَل طالحٌ) ، وذلك لكونها خُفِّفَت وعند التحقيق لا تعمل وسيأتي ذكرها ، وسيبويه يذكرها هنا عندما يرفع ما بعدها أنَّها تعادل (بَلْ) ومن ذلك قوله عزَّ وجل : " وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ ۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ " [٢] فالرفع بعد النصب كالرَّفع بعد الجر ، وإنْ شئت كان الجر على أنْ يكون بدلاً على البَاء .

وذلك أنَّ (بَلْ) ، و (لاَ بَلْ) ، و(لَكن) يُشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت ، كما أشركت بينهما (الواو) و(الفاء) ، (ثُمَّ) ، و (أَوْ) ، و (لاَ) وما أشبه ذلك أيْ أنَّها تُعطف [٣] ، وقد أكَّد كلام سيبويه المبرد وأنَّها للاستدراك بعد النفي ، ولا يجوز أنْ تدخل بعد واجب إلاَّ لترك قصته إلى قصة تامة نحو قولك في الإيجاب : (جَاءَنِي زَيدٌ لكن عَبدالله لَمْ يَأْتِ) ، و(مَا جَاءَني زَيدٌ لَكنْ عَمْروً) ، و(مَا مَرَرْتُ بِأخيكَ لكنْ عَدوّكَ) ، ولو قلت : (مَرَرْتُ بِأَخِيكَ لَكنْ عَمرو) لَمْ يجزِ [٤] .

وذكر في موضع آخر أنَّها تأتي للاستدراك (لَكنَّ) للاستدراك وإنْ كانت ثقيلة عاملة بمنزلتها ، وهي مخَفَّفة وإنَّما يُستدرك بها بعد النفي [٥] وكأنَّ هذا هو شرط عملها أنَّ موقعها بعد نفي ، وقدْ وافق صاحب الأصول سيبويه والمبرد في كون الثقيلة تعمل بعد النفي فذكر و(لَكنَّ) الثقيلة التي تعمل عمل (إنَّ) يُستدرك بها بعد النفي ، وخالفهما في أنَّه أعملها بعد الإيجاب بعكس سابقيه يعني إذا كان بعدها جملة تامة كالَّذي قبلها نحو قولك : (مَا جَاءَني زَيدٌ لكنَّ عَمروً قد جَاء) و(تكلَّم عَمروٌ وَلَكنَّ بَكراً لَمْ يتكلَّم) [٦] .

وقد ذكر فيها الرضي وهو يشرح كلام ابن الحاجب قوله : (بَينَ كَلامين متغايرين معنىً) أيْ في النفي والإثبات ، والمقصود التغاير المعنوي لا اللفظي ، فإنَّ اللفظي يكون نحو : (جَاءَني زيدٌ لكنَّ عَمروً لمْ

---

(١) أبو حيان ، جـ٤ ، ١٩٩٨ .
(٢) من الآية ٢٦ من سورة الأنبياء .
(٣) الكتاب ، جـ١ ، ٤٣٤ ، ٤٣٥ .
(٤) المقتضب ، جـ١ ، ١٢ .
(٥) المقتضب ، جـ٤ ، ١٠٧ .
(٦) ابن السراج ، جـ١ ، ٢٤٤ .

يجيء) ، وقد لا يكون قال تعالى : " وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً " [١] إلى قوله تعالى : "وَلَكِنَّ اللهَ سَلَّم" أيْ : (ولَكنَّ الله لَمْ يُركُهم كَثيراً) ، وتقول : (زَيدٌ حَاضرٌ لكن عُمراً مسافر) ، ولا يلزم التضاد بينهما تضاداً حقيقياً بَلْ يكفي تنافيهما بوجه مَا ، قال تعالى : " إِنَّ اللهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاس وَلَكنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَشْكُرُون" [٢] ، وذلك لأنَّ عدم الشكر غير مناسب للإفضال بل اللائق به شُكر المُفضَّل [٣] ، فبقول الرضي لا يلزم التضاد بينهما أيْ (النفي) ، و(الإثبات) بل يكفي أنْ يتَّضح فيهما معنى النفي حتى وإن لمْ يثبت النفي بدليل أنَّه شرح الآية في قوله تعالى : "وَلَوْ أَرَاكَهُمْ كَثِيراً" إلى قوله تعالى : "وَلَكِنَّ اللهَ سَلَّم" فذكر (أيْ) لكنَّ الله لمْ يُركِهم كثيراً ، فذكر المحذوف وهو (المنفي) حتَّى وإن لمْ يذكر النفي فهو منفي .

ويوافق سيبويه والمبرِّد السهيلي أنَّها لا تقع إلاَّ بين كلامين متنافيين ولذلك كان تركيبها من (لاَ) و(الكاف) و(إنَّ) إلاَّ أنَّهم عندما حذفوا الهمزة المكسورة من (إنَّ) كسروا الكاف إشعاراً بها ولابد بعدها من جملة إذا كان الكلام قبلها موجباً ، أي غير منفي شُدِّدَت نونها أو خُفِّفَت ، [إذا كان ما قبلها منفياً اكتفيت بالاسم المفرد بعدها إذا خُفِّفت] فإذا كان ما قبلها منفياً اكتفيت بالاسم المفرد بعدها إذا خُفِّفت النون منها وذلك لعلم المخاطب أنَّه الذي يُضاد النفي منها ، وذلك لعلم المخاطب أنَّه الذي يُضادُّ النفي هو الإيجاب ، فإنْ قيل : أَليسَ مضادة النفي للوجب بمثابة مضادة الوجب للنفي ، وهي في كل حال لا تقع إلاَّ بينَ كلامين متضادين فلمَ قالوا : (مَا قَامَ زَيدٌ لَكنْ عَمرو) اكتفاء بدلالة النفي على نقيضه وهو الوجوب ، ولمْ يقولوا : (قَامَ زَيدٌ لَكنْ عَمرو) [اكتفاء] بدلالة الوجوب على نقيضه وهو النفي ؟

والجواب عند السهيلي : أنَّ الفعل الموجب قد يكون لهُ معانٍ تُضادهُ وتناقض وجوده كالعلم فإنَّه يناقض وجوده الظنّ ، والشك والغفلة والموت ، وأخصّ أضداده به هو الجهل فلو قلت : (قَدْ علمت الخبر لكنَّ زَيدٌ لمْ يَدْرِ مَا تُضيف إلى زيد) ، أظن أمْ شكّ أم غفلة أمْ جهل؟ ولذلك لابد من جملة قائمة بنفسها ليعلم ما تريد ، ولذلك إذَا تقدَّم النفي نحو قولك : (مَا عَلمت الخَبَر لَكن زَيدٌ) اكتفى باسم واحد لعلم المخاطب أنَّه لا يضاد نفي العلم إلاَّ وجوده ، والعلة أنَّ النفي يشتمل على جميع الأضرار المنافية للعَلم [٤] ، وقد وافق السهيلي في ذلك أبو حيان في أنَّها تقع قبل المفرد في نفي [٥] وقد عرضها ابن مالك بقوله : ومعنى (لَكنَّ) الاستدراك ولذلك لا يكون إلاَّ بعد كلام ولم يذكر أنَّه منفي وإنَّما ذكر الشاهد في قوله تعالى : "فَلَمْ تَقْتُلُوهُم ولَكِنَّ اللهَ قَتَلَهُم" [٦] ولم يأتِ بشاهد إلا بعد (لَمْ) [٧] أداة النفي والجزم والقلب .

---

(١)من الآية ٤٣ من سورة الأنفال .

(٢)من الآية ٢٤٣ من سورة البقرة .

(٣) شرح الرضى على الكافية ، جـ ٤ ، ٣٧٢ .

(٤) نتائج الفكر ، ٢٥٥ ، ٢٥٦ .

(٥) ارتشاف الضرب ، جـ٤ ، ١٩٩٨ .

(٦) من الآية ١٧ من سورة الأنفال .

(٧) شرح التسهيل ، جـ٢ ، ٦ .

وقد ذكر فيها ابن هشام أنَّ فيها ثلاثة أقوال ، أنْ يتقدمها كلام مناقض لما بعدها – وهو ما ذكرته الدراسة – وأنَّها ترد للاستدراك والتوكيد ، والثالث أنها للتوكيد ويصحب التوكيد الاستدراك [١] نقله عن ابن منظور ، وابن عصفور لمْ يذكر فيها إلاَّ أنَّها للتوكيد وذكر بيت سيبويه في قول الفرزدق :

فَلَوْ كُنتَ ظَبْياً عَرَفْتَ قَرَابتي ....ولَكنَّ زِنجِيّ عَظيمُ المَشَافِرِ [٢]

والتقدير : (ولَكنَّك زِنْجِيّ) إلا أنْ يكون الاسم ضمير شأنٍ فأنَّه لا يُحسن حذفه إلا في الضرورة [٣]

ثالثاً تخيف لَكنَّ :

ذكر ذلك ابن السَّراج ، فذكر (لَكنْ) الخفيفة إذا ابتدأت ما بعدها ، وقعت أيضاً بعد الإيجاب والنفي للاستدراك[٤] ، ولكنها يزول اختصاصها من الدخول على الجملة الاسمية إلى الجملة الفعلية ، وقد ذكر فيها ابن عصفور أنَّ (لَكنَّ) إذا خُفِّفت وأصبحت (لَكنْ) فيبطل عملها لزوال الاختصاص نحو : (مَا قَامَ زَيدٌ لَكنْ عَمرو قَائِمٌ) بخلاف أخواتها (أَنْ ، وكَأَنْ) فلا يجوز فيها إلاَّ الإعمال [٥] .

وقد ذكر فيها المرادي أنَّ (لَكنَّ) الثقيلة لا عمل لها إذا خُفِّفَت ، خلافاً ليونس والأخفش فإنَّهما أجازا ذلك ، وقد ورد بأنَّه غير مسموع ، وقد حُكيَ عن يونس أنَّه حكاه عن العرب على مذهب الجمهور ويكون ما بعدها مبتدأ وخبراً نحو : "وَلَكنَّ الشَّيَاطِين كَفَرُوا" [٦] واختار الكسائي والفراء ، وأبوحاتم التشديد إذا كان قبلها لأنَّها تكون عاملة عمل (إنَّ) [٧] ، وقد ذكر السهيلي أنَّ (لكنَّ) إذا خُفِّفَت وجب إلغاؤها بخلاف أخواتها يجوز فيها الوجهان .

وقد ذكر السهيلي أنَّ الفارسي زعم أنَّ القياس فيهنّ كلهن الإلغاء إذا خُفِّفْنَ ، ولذلك ألزموا (لَكنْ) إذا خُفِّفت الإلغاء تَنبيهاً على أنَّ ذلك هو الأصل في جميع الباب وقد اعترض السهيلي على هذا الكلام بقوله : (وهذا القول مع ما يلزم عليه من الضعف والوهن ينكسر عليه بأخواتها ، فيقال له : قَلَم رَخصت ولكنْ بذلك دون (إنْ) و(كَأن) ؟ ولم يجد جواباً عليه) .

والجواب عند السهيلي هو أنَّها لما كانت مُركبّة من (لاَ) و(إنْ) ثم حُذفت الهمزة اكتفاء بكسرة الكاف بقى عمل (إن) لبقاء العلة الموجبة للعمل ، وهي فتح آخرها وبذلك ضارعت الفعل وعندما حُذفت النون المفتوحة وقد ذهبت همزة التركيب ، ولم يبق إلا النون الساكنة وجب إبطال حكم العمل بذهاب طرفيها وارتفاع علة المضارعة للفعل بخلاف أخواتها إذا خُفِّفنَ ، فإنَّ معظم لفظها باقٍ .

---

(١) المُغني ، جـ١ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ .
(٢) البيت من بحر الطويل ، انظر سيبويه ، جـ٢ ، ١٣٦ .
(٣) المقرب ، جـ١ ، ١٠٨ .
(٤) الأصول ، جـ١ ، ٢٤٤ .
(٥) المقرب جـ١ ، ١١٠ .
(٦) من الآية ١٠٢ من سورة البقرة .
(٧) الجنى الداني ، ٥٨٦ .

وجاز بقاء حكمها على أنَّ أبَا القاسم بن الرمَّاك ، وهو عبدالرحمن بن محمد بن عبدالرحمن بن عيسى أبو القاسم الأموي الإشبيلي الذي كان أستاذاً في العربية مدققاً قيِّماً بكتا سيبويه توفي سنة (٥٤١هـ) [١] **–رحمه الله تعالى– حكي الإعمال في (لَكنْ) مع تخفيفها ، وكان أبو القاسم** [٢] **–رحمه الله– يستغرب هذه الرواية [ورَأيهُ] حين ذاكرني بها متعجباً منها ، وكان إماماً في هذه الصناعة** [٣] **وهذه الرواية تدلُّ على دقة تحليل السهيلي لما يسمعه ، وقد ذكر كلام ابن الرمَّاك هذا المالقي أحمد بن عبدالنور ، المتوفى سنة (٧٠٢هـ) ، فذكر (ولَكنَّ) تُخَفَّفْ ، ولا تعمل إلا على ما حكاهُ ابن الرَّماك وهو الشَّاذ** [٤] **، وقد ذكر صاحب بحر المحيط أعمالها عن ابن الرماك رواية عن يونس وحكى ذلك غيره عن الأخفش** [٥] **.**

أمَّا ابن هشام فقد ذكر أدلة تجزم بإهمالها إذا خُفِّفت وأنَّه يزول اختصاصها بالجملة الإسمية قال تعالى : "وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمْ الظَّالِمين" [٦] **.**

وقال تعالى : "لَّكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ" [٧] **فدخلت على الجملتين الفعلية والإسمية لأنَّها عندما خُفِّفت أُهملت** [٨] **، والدراسة توافقه لأنَّ هذا التخفيف وارد في القرآن الكريم وهو قد ورد بلغة العرب .**

رابعاً في دخول الواو على (لَـٰكِنْ) :– **في سيبويه إنْ قلت : (مَرَرْتُ بِرجلٍ صَالحٍ فهو محالٌ) ، لماذا ؟ لأَنَّ (لَكنْ) لا يتدارك بها بعد إيجاب ولكنَّها يثبت بها بعد النفي ، وإنْ شئت رفعت فابتدأت على هو فقلت : (مَا مَرَرْتُ برجل صالحٍ ولكنْ طَالحٌ)** [٩] **.**

وكان تعلّق سيبويه اعلم أنَّ (بَلْ) ، و(لاَ بَلْ) ، و(لَكنْ) يشركن بين النعتين فيجريان على المنعوت كما أشركت بينهما بـ (الواو) ، و (الفاء) ، و(ثُمَّ) ، و (أوْ) ، و (لاَ) [١٠] **، وكان تعليق سيبويه هو العطف بـ (لَكن) ، وذلك قولك : (مَرَرْت برجلٍ حمارٍ) ، فهو على وجه محال وعلى وجه حسن المحال فيه أنَّ تعني الرجل (حُمارٌ) ، وإمَّا الَّذي يَحسنُ فهو أنْ تقول : (مَا مَرَرْتُ برجلٍ) ثمَّ تُبدل الحمار مكانهُ فتقول : (حمارٍ) ، إمَّا أنْ تكون غلطت أو نسيت فاستدركت ، وإمَّا أنْ يبدو لك أَنْ تُضرب عن مرورك بالرّجل ، ونجعل مكانه**

---

(١) جلال الدين السيوطي ، بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، مجلد ٢ ، جـ٢ ، صـ٨٦ .

(٢) يقصد ابن الرمَّاك .

(٣) نتائج الفكر ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٤) رصف المباني ، ٣٤٩ .

(٥) بحر المحيط ، جـ١ ، ٦٢ .

(٦) من الآية ٧٦ من سورة الزخرف .

(٧) الآية ١٦٢ من سورة المساء .

(٨) قطر الندى وبلّ الصدى ، ١٥٣ ، إنَّ وأخواتها .

(٩) هذا الكلام ذكر في أول الدراسة كون (لَكنَّ) لا تعمل إلا بعد نفي ، وهنا يذكر من أجل العطف بالواو قبل (لكن) ، سيبويه ، جـ١ ، ٤٣٥ .

(١٠) انظر التعليق في سيبويه ، جـ١ ، ٤٣٥ .

مرُورك بالحمار بعد مَا كنت أَرَدتَّ غير ذلك ، وهو قبل قولك : (لاَ بَلْ حِمار) ، ومن ذلك قولك : (مَرَرْتُ برجلٍ بَلْ حِمارٍ) وهو على تفسير : (مَرَرْتُ برجلٍ حمارٍ) .

وذكر في موضع آخر : (مَا مَرتُ برجلٍ بَلْ حِمارٍ) ، و(مَا مَرْتُ برجلٍ ولَكنْ حِمارٍ) ، أبدلت الآخرين الأول وجعلته مكانه ، وقد يكون فيه الرفع على أنْ يُذكر الرجلُ فيقال : (مَنْ أَمَرهُ) فتقول أنت : (قد مَرَرْتُ بِرجلٍ بَلْ حمارٌ) ، ولكنْ حمار ، أيْ بَلْ هُوَ حمارٌ ، ولكنْ هُو حمارٌ ، ثمَّ يذكر لو ابتدأت كَلاماً فقلت : (مَا مَرْتُ بِرَجلٍ ولَكنْ حِمارٌ) ، تريد (ولَكنْ هُو حمارٌ) كان عربياً أو (بَلْ حمارٌ) أَو (لاَ بَلْ حمارٌ) ، وكان كَذلك كأَنَّه قال : (ولَكنَّ الذي مَرَرْتُ بهِ حمارٌ)[1] .

والذي يُفهم من نص سيبويه شيئان : الأول العطف على الكلام السابق ، وأيضاً الإضراب لأنَّ لكنْ تُعادل بَلْ التي للإضراب ولكنْ لمْ يذكر العطف صريحاً بَلْ ذكرهُ عبدالسلام هارون في الفهرسة ذكر لَكنْ في حروف العطف [2] .

وترى الدراسة أنَّ الذي يُفهم من كلام سيبويه العطف بـ (لَكنْ) دون الواو ، واستخدام (لَكنْ) أيضاً مثل (بَلْ) للإضراب ، وقد ذكر الرضى أنَّه يجوز دخول الواو عليها مشدَّدة ومُخفَّفة ويجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية أظهر من حيث المعنى [3] .

يُستنتج من كلام الرضي كون الواو هي العاطفة وليست (لَكنْ) ، والسهيلي يُفصِّل القضية فيذكر أنَّ (لَكنْ) لا تكون حرف عطف مع دخول الواو عليها لأنَّه لا يجتمع حرفان من حروف العطف ؛ فمتى رأيت حرفاً من حروف العطف مع الواو ، فالواو هي العاطفة دونه ٠ ويضرب مثلاً فمن ذلك

(أَمَّا) إذا قلت : (إمَّا زيد ، وإمَّا عمرو) ، وكذلك (لاَ) إذا قلت : (مَا قَام زَيدٌ ولاَ عَمرو) ، ودخلت (لاَ) لتوكيد النفي ، وَلئلاَّ يُتوهَّم أنَّ الواو جامعة ، وأنت نفيت قيامهما في وقت واحد [4] ، وهذا يؤكد عمق فكر السهيلي ، ودقة تدبره في المسائل –رحمه الله– .

وقد ذكر المالقي أنَّ (لَكنْ) تنقسم إلى قسمين إذا خُفِّفت – القسم الذي تكون فيه عاطفة هي التي تشرِّك بين الاسمين والفعلين في اللفظ لا غير وهي الإسمية في الاسمين ، والفعلية في الفعلين والرفع والنصب ، والخفض والجزم نحو قولك : (مَا قَامَ زَيدٌ لَكنْ عَمروٌ) ، في النصب : (مَا رَأَيتُ زَيداً لَكنْ عُمراً) ، وفي الجر : (مَا مَرْتُ بِزيدٍ لَكنْ عمروٍ) ، والجزم : (مَا يَقوم زَيدٌ لَكنْ يَقصدُ عُمرو) (ولَنْ يَقومَ زَيدٌ لَكنْ يَقْعد) .

ثم يُعلِّق : (ويقع قبلها النفي لازماً ، ومعناها الاستدراك فإن أَدخلت عليها الواو فبعض النحويين يُبقيها على عطفها ، وبعضهم يخرجها على العطف ويجعل العطف للواو – كما ذكر الرضى سابقاً وقال بعضهم العطف للواو) ، و(لَكنْ) استدراك خالص ، وعُطفت الواو جملة في التقدير على جملة فَكَأَنَّكَ إذا قلت : (مَا قَامَ زَيدٌ

---

(١) الكتاب ، جـ١ ، ٤٣٩ ، ٤٤٠ ، في باب البدل من المُبدل منه ، والمُبدل يُشرك المبدل منه في الجر .

(٢) الكتاب ، جـ١ ، ٤٣٥ ، ٤٤٠ ، في باب البدل من المُبدل منه ، والمُبدل يُشرك المبدل منه في الجر .

(٣) شرح الرضى على الكافية ، جـ٤ ، ٣٧٢ .

(٤) نتائج الفكر ، ٢٥٧ .

ولَكنْ عَمروٌ) [المعنى] (ولَكن قَامَ عَمروٌ) ، قال : ولاَ يبعد أنْ يدخل حرف عطف على حرف عطف كما قال الشاعر [١] **:-**

وَثُمَّتَ لاَ يَجْزُونني عِند ذَلِكمْ .... ولَكنْ لَيجزِيني الإلـهُ فَيُعْقِبَ [٢]

الشاهد (وَلَكن لَيجْزِيني) .

وقد ذكر أبو حيان في (لَكنْ) خمسة مذاهب ، الأول : **أنَّها ليست بحرف عطف وهو مذهب يونس** الثاني : **أنَّها حرف عطف وهو مذهب أكثر النحويين ومنهم الفارسي** [٣] **.**

الثالث : **أنَّها عاطفة بنفسها ولابد في العاطف بها من الواو قبلها والواو زائدة قبلها ، وهو اختيار ابن عصفور** [٤] **، وهو مذهب سيبويه أنَّها عاطفة لأنَّها إذا دخل عليها حرف العطف تخلَّصت للاستدراكِ ، ولمْ تكن عاطفة ، ومثال العاطفة : (مَا قَامَ زَيدٌ لَكنْ عَمْرو) ، فإن قيل إنَّ العرب لا تستعمل (لَكنْ) إلا مع (الواو)، فالجواب لدى ابن عصفور أنَّه قد حُكِيَ من كلامهم : (مَا مَرَرْتُ برَجلٍ صَالحٍ لَكنْ طَالحٍ) بغير (واوٍ) فإن قيل : فَلعلَّ (لَكنْ) هنا غير عاطفة ، و(طالحٍ) محمول على إضمار فعلٍ للدلالة على ما تقدَّم عليه ، كأنَّه قيل: (مَا مَرَرتُ بِطالحٍ) ، فالجواب إنَّ إضمار الخافض ، وإبقاء عمله لا يجوز إلا في ضرورة شعر نحن قول الشاعر** [٥] **:**

رَسمٌ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ

الرابع : **أنَّ العطف بها وأنت مُخيَّر بين أن تأتي بالواو ، وألاَّ تأتي بها وهو قول ابن كيسان** [٦] **.**

والدراسة ترى أنَّ عملها الأصلي هو الاستدراك ولكنْ إذا سُبقت بالواو فالواو و(هِيَ) أيْ (لَكنْ) تكون هي العاطفة إذا تطلب ذلك سياق الكلام ، وقد يكون في العطف بها لابد من الواو كما اختار ابن عصفور ، أو أنَّها إذا اجتمعت مع (الواو) فـ (الواو) هي العاطفة كما رأى السهيلي ، وذلك لكون (الواو) أُم (باب العطف) ، والله تعالى أعلم .

---

(١) البيت للأعشى ، وهو من بحر الطويل ، ذكره البغدادي في الخزانة ، جـ٧ ، ٤٢١ .

(٢) رصف المباني ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

(٣) انظر قول الفارسي في المسائل المنثورة ، ٤١ .

(٤) رأي ابن عصفور في شرح الجمل ، جـ١ ، ٢٢٤ ، باب العطف .

(٥) الشاعر : جميل بثينه ، والبيت من بحر الخفيف ، انظر الخزانة للبغدادي ، جـ١٠ ، صـ٢٠ ، الشاهد ٨٠٥ ، باب حروف الجر .

(٦) ارتشاف الضرب ، جـ٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ ، باب عطف النسق ، وانظر قول الكسائي في المُغني ، جـ١ ، صـ٢٩٣ .

المسألة الثالثة في دلالة المضارع على الزمان

ناقش السهيلي في هذا المبحث دلالة المضارع على الزمان وأنَّ فعل الحال لا يكون حالاً إلاَّ في : أولاً : أنَّه يكونُ (حَالاً) على تقدير الحكاية إذا وقع ، وناقش في المسألة الثانية – أنَّ أحرف (نَأَيتُ) وإن كانت زوائد تصبح كأنَّها من نفس الكلمة ، ولا يستقيم الأمر مع (السين) و(سَوفَ) لعدة وجوه تذكرها الدراسة عنه .

والمسألة الثالثة التي تعرَّضت لها الدراسة في هذا المبحث هو ما وَهُم فيه أستاذ السهيلي أبو الحسن ابن الطراوة وتبعه السهيلي وتعقبه فيه عضيمة ورد عليه بآيات من القرآن الكريم وهو عدم لزوم دخول (السِّين) ، و (سوفَ) في خبر المبتدأ الذي لابد أن يسبق بـ(إنْ) وأورد فيها آيات كُثر تدل على وَهم ابن الطراوة ، ومن تلك الآيات التي اقترنت فيها جملة الخبر بعلامة الاستقبال دون أن تسبقها (إنْ) كقوله تعالى : كَلَّا سَيَعْلَمُونَ .. ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ" [(١)] ، وقوله تعالى :" فَقَدْ كَذَّبُوا فَسَيَأْتِيهِمْ أَنبَاءُ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ"[(٢)] ، هذه الآيات تدل على دخول (السين) في الخبر دون أن تسبقها (إنْ) ، والأمثلة على دخول (سَوفَ) قوله تعالى : " الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا ۖ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ"[(٣)]، وقوله تعالى :"فَأَمَّ من أُوتِيَ كِتابَهُ بِيَمِ]نهِ فَسَوفَ يُحَاسبُ حِسَاباً يَسيرا"[(٤)] ، وتبعه تلميذهُ السهيلي في هذا الوهم ، وقد نقل عضيمة عن (صاحب البدائع) أخذه عن السهيلي دون تمحيص منه .

والدراسة تتناول المسألة الأولى : **أنَّ دلالة المضارع على الزمان وأنَّ فعل الحال لا يكون حالاً إلاَّ على تقدير الحكايـة .**

وقد سبق ابن الطراوة في الحديث أنَّ الأفعال الماضية تَحِلُّ مَحل المستقبلة في مجلس أبي العباس ثعلب مع محمد بن يزيد وذلك في مجلس – محمد بن عبدالله بن طاهر– الذي جمع بين أحمد بن يحيى ، وعلي بن عبدالغفار الضرير ، وجعل أبا العباس محمد بن يزيد (المبرد) حَكَماً بينهما .

وذلك عندما سألهما فَخَبَّراني عن قول الله عزَّ وجل : "إِذِ الأَغْلالُ فِي أَعْنَاقهم"[(٥)] ثمَّ سأل أَلَيسَ إِذْ يكون لما مَضَى معنى؟ قال أحمد بن يحيى بلى : قال محمد بن عبدالله بن طاهر : الأمرُ لم يقع فقال أحمد بن يحيى حدَّثني سلمة عن الفراء : أنَّ الأفعال الماضية تحل محل المستقبلة لأنَّ الله عز وجل قد أحاط بكلِّ شيء عِلما وأحصى كلَّ شيءٍ عدَدا وليس لمْ عَلِمَ خَلَفٌ قال : مَا تَقُول يَا محمد ؟ قُلت : أَمَّا قوله : (إنَّ الله قد أَحَاطَ بِكلِّ شيءٍ عِلماً) ، وجميع ما ذكر حقّ ، غير أنَّ الله جلّ وعّز خاطبنا بلسان عربي مبين ، فمن كلام العرب : (إذَا

---

(١) الآيتين ٤ ، ٥ ، من سورة النبأ .

(٢) من الآية ٦ ، من سورة الشعراء .

(٣) من الآية ٧٠ ، من سورة غافر .

(٤) الآيتين ٧، ٨ من سورة الإنشقاق ، وانظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تأليف محمد عبدالخالق عضيمة ، القسم الأول ، الجزء الثاني ، صفحة ١٧٨ ، ١٧٩

(٥) من الآية ٧١ من سورة غافر .

جَاءَ عَمرو أَكْرم خَالداً) فتلخيص الآية قوله تعالى : " الَّذِينَ كَذَّبُوا بِالْكِتَابِ وَبِمَا أَرْسَلْنَا بِهِ رُسُلَنَا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ " [١] لِما لَمْ يَقع وتقديره : إذا كانَ إثْمٌ وقَعت الأغْلالُ في أعْنَاقهم [٢] .

وقد ذكر فيها السهيلي أنَّ فعل الحال لاَ يكون مستقبلاً وإن حَسُن فيه (غَدّ) كذلك لا يكون الفعل المستقبل حالاً أبداً ، ولا الحال ماضياً – وقد اختارهُ ابن الطراوة أستاذ السهيلي ، فكيف يحدث ذلك ويكون مستقبلاً وذلك عندما تقول : (يَقُوم زَيدٌ غَداً) ، وهو في زمان مستقبل ؟ الجواب الذي ذكره السهيلي وأكَّدهُ العلماء بعده هو على تقدير الحكايـة لَهُ إذَا وَقع ، والإشارة إلى صورة الفعل إذا جاء وقته فقد ذكر شواهد من القرآن الكريم في قوله تعالى : "وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ" [٣] كيف حدث هذا ؟ الوقوف مستقبل لا محالة ، ولكن جاء بلفظ الماضي حكاية لحال يوم الحساب والعلـة فيه أنَّه مترتب على وقوف قد ثبت ، وكذلك قوله تعالى : "قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ" [٤] وقوله تعالى : "وَقَال الَّذِينَ فِي النَّار" [٥] ، وهذا يكثر في القرآن ، الوقت مستقبل والفعل بلفظ الماضي ، ومنه قوله تعالى : "فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِ"[٦] وهذا كله حكاية للحال ، إذ ليس شيء منه في الحاضر ومنه : (يَقُومُ زَيدٌ غَداً ، وَيَذْهبُ بَعْدَ غَدٍ) ، وهو حال على التقدير والتصوير لهيئته إذا وقع .

وقد علَّق السهيلي على كلام أستاذه : (بأنَّ ما ذكرهُ الشيخ صحيحاً لأنَّ الأصل ألاَّ يحكم لِلَفظين متغايرين بمعنىً واحد إلا بدليل ، ولا لِلَفظ واحد بمعنين إلاَّ بدليل) [٧] .

وقد ذكر ابن مالك أنَّه ينصرف إلى المعنى بـ(لَمْ ، ولَمَّا) الجازمة ، و(لَوْ) الشرطية غالباً و(إذْ) و(رُبَّما) ، وقد ذكر في شرحه أنَّ المضارع المنفي بِـ(لَمْ ، ولَمَّا) ماضي والمعنى بلا خلاف ، وهلْ كانَ ماضي اللفظ فتغير لفظـه دون معناه ، أوْ لَمْ يزل مضارعاً فتغيَّر معناه دون لفظهِ؟ ، وفي ذلك خلاف .

والأول قول ضعيف ليس له نظير ، والثاني هو الصحيح لأنَّه نظير ما أُجْمعَ عليه في الواقع بعد (لَوْ ، ورُبَّمَا) قال تعالى : "وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِظُلْمِهِم مَّا تَرَكَ عَلَيْهَا مِن دَابَّةٍ" [٨] ، كقول الشاعر :

لو يَسمَعونَ كَما سَمِعتُ كَلامَها .... خرُّوا لِعَزَّةَ رُكَّعًا وَسُجودا [٩]

---

(١) من الآية ٧٠ من سورة غافر .

(٢) الزجاجي ، مجالس العلماء ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٦ ، المجلس (٥٥) .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الأنعـام .

(٤) من الآية ٦٣ من سورة القصص .

(٥) من الآية ٤٩ من سورة غافر .

(٦) من الآية ١٥ من سورة القصص .

(٧) نتائج الفكر ، ١٢٠ ، ١٢١ .

(٨) من الآية ٦١ من سورة النحل .

(٩) البيت لكُثيِّر ، وهو من بحر الكامل .

وكقوله تعالى : "وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ" (١) ، وقيّدت (لَما) بنسبة الجزم إليها لأنَّها إذا لمْ تكن جَازتهُ لا يليها فعل مضارع بلْ ماضي اللفظ ، والمعنى وإنْ كانت بمعنى حين أو ماضي اللفظ مستقبل المعنى .. وينصرف الماضي إلى الحال بالإنشاء ، وإلى الاستقبال بالطلب والوعد .

والإنشاء في اللغة :- مصدر قولك أنشأَ فُلان يَفعل كَذا ، أيْ : ابتدأ ثُم عُبِّر به عن إيقاع معنى بلفظ يُقاربه في الوجود كإيقاع (التزويج بِزوّجت) ، و(التطليق بِطَلَّقت) ، وانصرافه إلى الاستقبال بالطلب نحو : (غَفَرَ اللهُ لِزيدٍ) ، و(نَصَر اللهُ المُسلمينَ وخَذَلَ الكَافِرين) .

وانصرافه إلى الاستقبال بالوعد كقوله تعالى : "إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الكَوْثَر" (٢) ، وقوله تعالى : "وَأَشْرَقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا" (٣) ، وينصرف بالعطف على ما عُلم استقباله كقوله تعالى : "يَقْدُمُ قَوْمَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَأَوْرَدَهُمُ النَّارَ" (٤)، ويحتمل المعنى والاستقبال بعد همزة التسوية – إذا ورد الفعل الماضي بعد همزة التسوية نحو قوله تعالى:"سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ" (٥) والفعل الواقع بعد حيث يحتمل أنْ يُراد به المُضيّ كقوله تعالى:"فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ" (٦)

ويحتمل أنه يُراد بـــ (حَيثُ) الاستقبال كقوله تعالى : "وَمِنْ حَيْثُ خَرَجْتَ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ" (٧)، ويحتمل الاستقبال كما في قول النبي –صلى الله عليه وسلم– : (نَضَّر الله امرأً سمع مَقالتي فأَدَّاها كما سَمِعها) (٨) فإنَّ هذا منه –صلى الله عليه وسلم– وذلك يقضي أنْ يكون المعنى : نضَّر الله امرأ يسمع مقالتي فيؤَدِّيها (٩) لمَّا يسمعها .

ثانياً : أنَّ أحرف المضارعة (نَأَيْتُ) وإنْ كانت زوائد تصبح كأنها من نفس الكلمة وليس مثلها (السين) ، و(سوف) لعدة وجوه .

تحدَّث ابن مالك عن هذا الموضوع فذكر أنَّه إذا كانت تاء التأنيث الساكنة تُمَيزُ الفعل الماضي متصرفاً كضرب أو غير متصرف كـ (نَعم) ، وأنَّها لم تلحق الفعل المضارع للاستغناء عنه بتاء المضارعة نحو : [هِيَ تَفعل] ولأنَّها ساكنة والمضارع يسكن للجزم فلو لحقته التقي ساكنان ، ثم ذكر أنَّ المضارع يُفتح ببعض

---

(١) من الآية ٣٧ من سورة الأحزاب .
(٢) من الآية ١ من سورة الكوثر .
(٣) من الآية ٦٩ من سورة الزمر .
(٤) من الآية ٩٨ من سورة هود .
(٥) من الآية ٦ من سورة البقرة .
(٦) من الآية ٢٢٢ من سورة البقرة .
(٧) من الآية ١٤٩ من سورة البقرة .
(٨) النووي المنهاج ، شرح صحيح مسلم بن الحاج ، جـ١ ، ٢٣١ .
(٩) شرح التسهيل ، جـ١ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٠، ٣١ ، ٣٢ .

(نَأَيتُ) بشرط أن تشعر الهمزة بـ (أَنَا) والنون بـ (نَحْنُ) ، و(التاء) بحضور أو تأنيث ، و(الياء) بغيبة ، ولأنَّ افتِتَاحُهُ الأحرف الأربعة لازم لكل مضارع [١] .

وقد عدَّ السهيلي أنَّ هذه الأحرف الأربع التي تصحب الفعل المضارع حتى وإن كانت زوائد فقد صارت كأنَّها من أنفس الكلم – وليست كذلك (السين) ، و (سوف) التي تلحق فعل المضارع ، وإن كان بعضهم قد شبَّهوها بحروف المضارعة عند الحديث عن الفعل المضارع عندما تصحبه أحرف المضارعة مقترنة بزمان نحو : (غَداً يَقُومُ زَيدٌ) ، و(يَومُ الجُمعة يَذْهبُ عمروٌ) ، وذلك بتقديم الظرف على الفعل كما يفعل ذلك في الماضي الذي لا زيادة فيه فتقول : (أَمس قَامَ زَيدٌ) ، و (يَومُ الجمعة ذَهبَ عمروٌ) ولا يستقيم هذا في المستقبل من أجل (السين) أو (سوف) لا يصح أن تقول : (غَداً سَيقوم زَيدٌ) . ما العلة لدى السهيلي ؟ العلة لدى السهيلي لعدة وجوه :-

أولاً : أنَّ (السين) تُنبئ عن معنى الاستئناف ، والاستقبال للفعل وهو أن يكون مستقبلاً بالإضافة إلى ما قبله وذلك إذا كان قبله ظرف أخرجته (السين) عن الوقوع في الظرف ، فبقي الظرف لا عامل فيه فبطل الكلام ؛ فإذا قلت : (سَيقُوم زَيدٌ غَداً) ، دلَّت (السين) على أنَّ الفعل مستقبل بالإضافة إلى ما قبله ، وليس قبله إلا حالة المتكلم ، ودلَّ لفظ (غَداً) على استقبال اليوم فتطابقا وصار ظرفاً له ، أي أنَّ الظرف لا يسيق (السين) التي تكون في المستقبل ويأتي الذي يطابقها في آخر الكلام .

الوجه الثاني : الذي يمنع تقديم الظرف وغيره على (السين) و (سوف) وذلك أنَّهما من حروف المعاني الداخلة على الجمل ، ومعناها في نفس المتكلِّم ، وإليه يُسند لا إلى الاسم المخبر عنه ، فوجب أنْ يكون له صدر الكلام وهي في هذا تشبه (حرف الاستفهام) والنفي ، والتَّمني وغيره ، ولذلك قَبُحَ :

(زَيداً سَأَضْرِب)، و (زَيدٌ سَيقُوم) ما العلة مع أنَّ الخبر عن (زَيد) ؟ [٢] ، العلة إنَّما هو بالفعل لاَ بالمعنى الذي دلَّت عليه (السين) وهو الاستقبال ؛ لأنَّ ذلك المعنى مُسند إلى المتكلِّم لا إلى (زَيدٍ) فلا يجوز أنْ يخلط بالخبر عن (زَيد) فتقول : (زَيدٌ سَيَفْعلُ) .

ويمتنع عند السهيلي أنْ يتقدم شيءٌ على (السين) و(سوف) لأنَّ لهما صدر الكلام وقارن بينهما وبين الفعل الماضي ، أنَّ الصحيح لتقديم الظرف على الفعل الماضي أنَّ معنى

المُضِيُّ مُستفَادٌ من لفظه لاَ من حرف زائد على الجملة منفصل من الفعل كـ (السين) و(قَدْ) إلاَّ فعل الحال فإنَّ زوائده ملحقة بالأصل ، فإذا أدخلت على الماضي و(قَدْ) التي للتوقع كانت بمنزلة (السين) التي للاستئناف ، وقبِّح حينئذ : (أَمسُ قَدْ قَامَ زَيدٌ) كما قبِّح : (غَداً سَيَقوم زَيْد) .

وقد ذهب الجمهور في الاشتغال كما ذكر أبو حيَّان أنْ يكون الفعل إذا دخلت عليه (السين) أو (سوفَ) نحو: (زَيدٌ سَأَضْربهُ) ، و(هِندٌ سَوفَ أَضْربها) فقد ذهبوا إلى أنَّه يجوز تقديم معمول الفعل على حرف التنفيس نحو: (زَيداً سَأَضْرب) ، فيجوز فيه الاشتغال ، وذهب ابن الطراوة وتلميذه السهيلي إلى أنَّ حرف التنفيس

---

(١) شرح التسهيل ، جـ١ ، ١٦ ، ١٧ .

(٢) نتائج الفكر ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٣ .

من حروف الصَّدر فلا يجوز فيه إلا الابتداء – ولعلَّ ما ذهب إليه ابن الطراوة وتبعه فيه السهيلي هو الأصل كما ثبت في القياس والسماع عن العرب وما هذا إلا لدقة فهم فكر السهيلي ، وعُمق غَوْصِهِ في لغة العرب ، والله تعالى أعلم .

وقد ذكر ذلك سيبويه فبيَّنَ أنَّ مِمَّا لا يليه الفعل إلاَّ مظهراً (قَدْ) ، و(سَوفَ) ولو قلت : (سَوفَ زَيداً أَضْرب) لم يُحسن ، أو : (قَدْ زَيداً لَقِيت) لمْ يُحسن لأنَّها إنَّما وُضعت للأفعال ، إلاَّ أنه جاز في تلك الأحرف التأخير والإضمار(١) .

وقد أولى ابن مالك استعمال (السين) ، و(سَوفَ) في القياس والسماع فذكر فيهما أنَّ (سَف ، وسَوْ وَسِي) عند من أثبتها فروع (سَوف) فلتكن السين أيضاً فرعها ، لأنَّ التخصيص دون مخصص مردود ، ويكون هذا المتصرف في سوف بالحذف شبيهاً بما فعل بـ(أيمن الله) في القسم حين قيل : (أَيْمُ الله ، وامُ الله ، ومن الله، وَمُ الله) قريباً من (حَاشِي) ، و (حَشَا) .

وقد ذكر بعضهم لو كانت (السين) فرع (سَونَ ، وكسفَ) ، و(سو) لكانت أقل استعمالاً منها لأنَّها أبعد من الأصل ، وهما أقرب إليه إذا الحذف فيهما أقل ، والأصل أحق بكثرة الاستعمال من الفرع

والفرع الأقرب أحقُّ بها من الأبعد .

قال ابن مالك : هذا تعليل ضعيف لأنَّ من الفرع ما يُقَويه الأصل بكثرة الاستعمال كـ(نِعْمَ ، وبِئْسَ) فإنَّهما فرعا (نَعِمَ ، وبَئِسَ) وهما أكثر استعمالاً .

ثمَّ أنَّ بعضهم قد ذكر لو كانت (السين) بعض (سَوفَ) لكانت مدة التسويف بهما سواء ، وليس كذلك بلْ هي بـ(سَوف) أطول فكانت كل واحدة منهما أصلاً برأسها .

ذكر ابن مالك أنَّ هذه دعوى مردودة بالقياس : فالقياس أنَّ الماضي ، والمستقبل متقابلان والماضي لا يقصد به إلا مطلق المُضِي دون نظر لقرب الزمان وبُعده ، فينبغي ألاَّ يقصد بالمستقبل إلا مطلق الاستقبال دون التعرض لقرب الزمان وبعده ليجري المتقابلان على سنن واحد ، والقول بتوافق (سَنفعل) ، و(سوفَ يَفِعل) وصَحَّحه لذلك فكان المصير إليه أولى ، وهذا هو القياس .

أمَّا السَّماع فإنَّ العرب عبَّرت بـ (سَيَفعل) ، و(سَوفَ يَفْعَل) عن المعنى الواحد الواقع في وقت واحد ، فصحَّ بذلك توافقهما ، وعدم تَخَالفهما ومن ذلك ما ورد في القرآن عن استعمال (سوف) في قوله تعالى : "وَسَوفَ يُؤْتِ اللهَ المؤْمِنينَ أَجْراً عَظِيماً" (٢) ، وقوله تعالى : "فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ" (٣) .

---

(١) الكتاب ، جـ١ ، ٩٨ . بتصرف .

(٢) من الآية ١٤٦ من سورة النساء .

(٣) من الآية ١٧٥ من سورة النساء .

وقوله تعالى : "كَلاَ سَيَعْلَمُون – ثُمَّ كَلاَّ سَيَعْلَمُونَ" [١] ، وقوله تعالى : "كَلاَّ سَوْفَ تَعْلَمُون" [٢] ، ومنه قول الشاعر :

ومَا حَالةٌ إلاَّ سَيَصْرف حَالها .... إلى حَالةٍ أُخْرى وسَوفَ تَزُول [٣]

الشاهد : (إلاَّ سَيَصْرف حَالها) .

ثمَّ علَّق ابن مالك : فهذا كلَّه صريح في توافق (سَيَفعل) ، و(سَوفَ يَفْعل) على مطلق الاستقبال دون تفاوت في قرب وبعد إلاَّ أنَّ (سَيفعل) أخَفُّ ، فكان استعمالها أكثر [٤] ، وفي الاستدلال باستخدام (السين) لاستقبال ما ذكره صاحب بحر حيث قال : (وقَالَ الزجَّاج : هل تعلم أحد يستحق أنْ يُقال له (خَالق) ، و(قادر) إلاَّ هُو ، وقال الضَّحاك : (ولداً) رداً على من يقول (ولدُ الله) قال تعالى : "وَيَقُولُ الإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيا" [٥] وقوله تعالى : "أَوَلَا يَذْكُرُ الْإِنسَانُ أَنَّا خَلَقْنَاهُ مِن قَبْلُ وَلَمْ يَكُ شَيْئًا – فَوَرَبِّكَ لَنَحْشُرَنَّهُمْ وَالشَّيَاطِينَ ثُمَّ لَنُحْضِرَنَّهُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ جِثِيًّا – ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا" [٦] .

وقد قرأ : طلحة بن مُصَرِّف : (سَأَخرج) لأنَّ حرف التنفيس لاَ يمنع من عمل ما بعده من الفعل فيما قبله على أنَّ فيه خِلافاً شاذاً وصاحبه محجوج بالسماع ، قال الشاعر [٧] :-

فَلَمَّا رَأتهُ آمِناً هَانَ وجْدهَا .... وَقَالت أَبُونَا هَكذا سَوفَ يَفْعلُ

فهكذا منصوب بفعل وهو بحرف الاستقبال – وقد ذكر صاحب البحر أنَّ اللام في قوله (لَسَوف) مجلوبة على الحكاية لكلام تقدّم بهذا المعنى كأنَّ قائلاً قال للكافر : (إذَا متُّ يَا فلان لَسَوف تَخْرج حَيّاً) فنزل الكلام على الكلام على جهة الاستبعاد ، وكرَّرَ اللام حكاية للقول الأول [٨] .

مَا العلة في عدم عمل (السين) ، و(سَوفَ) ؟ ، وقد طرح السهيلي سؤالاً افتراضياً لمَ لَمْ تعمل (السين) و(سَوفَ) في الفعل المستقبل ، وقد استبدت (به) دون الاسم ، وشأن الحروف المستبدة بالأفعال ، أو بالأسماء دون الأفعال أنْ تكون عاملة ؟ والجواب لدى السهيلي أنَّها فاصلة لهذا الفعل عن فعل الحال ، كما فصلت الزوائد الأربع فعل الحال عن الماضي فأشبهتها ، وإن لمْ تكن مثلها في اتصالها ولحوقها بالأصل كما

---

(١) آيتا ٤ ، ٥ ، من سورة النبأ .

(٢) من الآية ٣ من سورة التكاثر .

(٣) البيت من بحر الطويل ، وقائلهُ هو : طريف بن أبي وهب العبسي يُرثي ابنه ، الدُّرد اللوامع ، جـ٢ ، صـ٨٩ .

(٤) شرح التسهيل ، جـ١ ، ٢٦ ، ٢٧ .

(٥) من الآية ٦٦ من سورة مريم .

(٦) من الآية ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ ، من سورة مريم .

(٧) الشاعر هو النمرُ بن ثولب ، والبيت من بحر الطويل .

(٨) البحر ، أبي حيَّان ، جـ٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٧ .

أشبهت حال الألف واللام التي للتصريف حال العلمية لاتصالها ، وإنْ لمْ تَكُن ملحقة بحروف الأصل فلما لمْ تعمل تلك في الأسماء مع اختصاصها بها لمْ تعمل هذه في الأفعال مع استبدادها بها [1] .

وقد ذكر هذا التعليل ابن السَّراج حيث ذكر إذا قلت : (سَيَفعلُ) أَو (سَوفَ يفعل) دلَّ على أَنَّك تريد المستقبل وترك الحاضر على لفظه لأنَّه أولى به إذا كانت الحقيقة إنَّما هي للحاضر الموجود لا لما يتوقع أو قد مضى ، ولهذا ما ضارع عندهم الأسماء .

ومعنى (ضارع) شابهَ ، ولمَا وجدوا هذا الفعل الذي في أوَّلهِ أدلّـة الزوائد الأربع يعم شيئينِ هما المستقبل والحاضر كما يَعُم قولك : (رجلَّ زَيداً وعُمراً) ، فإذا قلت : (سَيَفعل) أو (سَوف) يفْعل خصّ المستقبل دون الحاضر ، فأشبه الرجل إذا أدخلت الألف واللام عليه فَخصصت به واحداً فَمن لهُ هذا الاسم فحينئذ يعلم المخاطب من تريد لأنَّك لا تقول : (الرَّجل) إلا وقد علم من تريد منهم [2] وابن السرَّاج يبين أنَّ الأسماء مختصّة بالتعريف كما أنَّ (السين) ، و(سَوفَ) تختص بالمستقبل من الأفعالِ .

ثالثاً : ناقش هذا المبحث الَّذي وَهُم فيه السهيلي متأثراً بأستاذه ابن الطراوة دون تدقيقٍ منه عضيمة ، وقد تَبِع السهيلي أستاذهُ في هذا الوهم وقد نقل هذا الوهم عن السهيلي ابن قيم الجوزية دون تدقيقٍ منه ، وقد تعقبه عضيمة واستدرك ذلك الوهم عليه .

وذلك عندما ذكر ابن الطراوة أنَّ الخبر الَّذي يأتي بعد المبتدأ لابد أنَّ يُسبق بـــ (إنَّ) ويكون في خبره (السين) وقد أثبت عضيمة –رحمه الله– أنَّ قواعد اللغة تأخذ أدلّتها من القرآن الكريم وفصيح شعر العرب ، وهذا الذي تعقَّب فيه عضيمة السهيلي الذي عُرِفَ بعمق تفكيره في اللغة ودقة مسالكه لا يُقلل من شأن فكر الرجل ، وإنَّما تنطبق عليه مقولة مالك –رضي الله عنه– : (كُل أحدٍ يُؤخذ منه ويُرد عليه إلا صاحب هذا القبر) .

وكلام مالك هذا توجد رواية عن ابن عباس حيث قال الطبراني : حدَّثنا أحمد بن عمر والبزَّار ثنا زياد بن أيوب ثنا أبو عُبيدة الحداد عن مالك بن دينار عن عكرمة عن بن عبَّاس –رضي الله عنهما– رفعه قال : (لَيس أحدٌ إلاَّ يُؤخذ من قوله ، ويدع غير النبي –صلى الله عليه وسلم–) [3] .

وقد تحدَّث السهيلي عن مذهب أستاذه ابن الطراوة في دخول (إنَّ) على الاسم المبتدأ جاز دخول (السين) في الخبر لاعتماد الاسم على (إنَّ) ومضارعتها للفعل لأنَّها من الحروف المشبهة للفعل في نصب الاسم ، ورفع الخبر ، فصارت في اللفظ مع اسمها كالجملة التامة ، فصلح دخول (السين) فيما بعد ، فأمَّا مع عدم (إنَّ) فيقبح ذلك ، وهذا مذهب الشيخ أبي الحسين –رحمه الله تعالى– إلاَّ التعليل فإنه بخلاف تعليله ، وقد قال له

---

(١) نتائج الفكر ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، وقد نقل عضيمة كلام السهيلي عضيمة في دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، وذكر العلل التي ذكرتها الدراسة ، القسم الأول ، جـ٢ ، ١٨٠ ، ١٨١ .

(٢) الأصول ، جـ١ ، ٣٩ ، ٤٠ .

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ، جـ١١ ، ٣٣٩ .

السهيلي كالمحتج عليه : أليس قال الله : "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ" (١) فجاء بـ (السين) في خبر المبتدأ ؟ فقال ابن الطراوة للسهيلي : إقرأْ ما قبل الآية فَقَرأتُ : "إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا" (٢) .... ثم ضحك وقال : قَدْ أَفْزَعْتَني ، أليست هذه (إِنَّ) في الجملة المتقدمة ، وهذه الأخرى معطوفة بالواو عليها ، والواو تنوب مناب تكرار العامل؟ فَسلَّمت وسَكت (٣) .

وقد تعقَّب عضيمة –رحمه الله– ما نقله السهيلي عن أستاذه في آياتٍ كثيرة في كتابهِ (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) (٤) ، وقد قال عضيمة –رحمه الله– : (وأقول إن في القرآن الكريم آياتٍ كثيرة اقترنت فيها جملة الخبر بعلامة الاستقبال وليس قبلها [إِنَّ]) ، قال تعالى : "وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَنُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ" (٥) ، وقوله تعالى : "فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ" (٦) .

وقوله تعالى : "وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالْمُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أُولَٰئِكَ سَنُؤْتِيهِمْ أَجْرًا عَظِيمًا" (٧) ، وقال في سورة أخرى : "وَالَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا سَنَسْتَدْرِجُهُم مِّنْ حَيْثُ لَا يَعْلَمُونَ" (٨) وقوله تعالى : "وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ۚ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ" (٩) .

ثمَّ علَّق : (جاءت (إن) في قوله تعالى : "إِنَّ الَّذِين يَكْفُرُونَ بِاللهِ وَرُسُلِهِ" وأصلح نص الآية –رحمه الله– إنَّ الذينَ يَكْفرون ، وليس (إِنَّ الَّذِين كَفَروا) وهي قبل الآية التي تسبق الآية التي فيها (السين) ولم تكن قبلها مباشرة) .

وبَيَّن عضيمة –رحمه الله– أنَّ اقتران جواب اسم الشرط الواقع مبتدأ بـ (السين) ، وبـ (سَوفَ) قد ورد في آياتٍ كثيرة ومن النحويين من يرى أنَّ خبر اسم الشرط هو جواب لأنَّه مَحطّ الفائدة ، قال تعالى : "وَمَن يَسْتَنكِفْ عَنْ عِبَادَتِهِ وَيَسْتَكْبِرْ فَسَيَحْشُرُهُمْ إِلَيْهِ جَمِيعًا"(١٠) ، وقوله تعالى : "وَمَنْ أَوْفَىٰ بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا" (١١) ، وقوله تعالى : "وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ عُدْوَانًا وَظُلْمًا فَسَوْفَ نُصْلِيهِ نَارًا" (١٢) ، وقوله

---

(١) من الآية ٥٧ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة النساء .

(٣) نتائج الفكر ، ١٢٢ .

(٤) القسم الأول ، جـ٢ ، ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٥) من الآية ١٢٢ من سورة النساء .

(٦) من الآية ١٧٥ من سورة النساء .

(٧) من الآية ١٦٢ من سورة النساء .

(٨) من الآية ١٨٢ من سورة الأعراف .

(٩) من الآية ٧١ من سورة التوبة .

(١٠) من الآية ١٧٢ من سورة النساء .

(١١) من الآية ١٠ من سورة الفتح .

(١٢) من الآية ٣٠ من سورة النساء .

تعالى : "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا مَن يَرْتَدَّ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ" (١) ، وقد عطف على الجواب بـ(السين) في قوله تعالى : "وَمَن يَنقَلِبْ عَلَىٰ عَقِبَيْهِ فَلَن يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئًا وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ" (٢) وآيات كُثر ذكرها عضيمة(٣) .

وقد انتقد عضيمة –رحمه الله– ابن قيم الجوزية الذي نقل ما وجده في كتاب السهيلي ورواه عن أستاذه ابن الطراوة فقال : (وقد نقل حديث السهيلي بنصِّه وفصِّه ابن القيم في بدائع الفوائد وما خطر له أنْ يحتكم إلى أسلوب القرآن الكريم في هذا ، ولو رجع إلى سورة النساء وحدها لوجد فيها آياتٍ وقعت فيها الجملة المصدرة بـ(السين) ، وبـــ(سَوفَ) خبراً للمبتدأ أو ليس قبلها (إنَّ) (٤) .

---

(١) من الآية ٥٤ من سورة المائدة .

(٢) من الآية ١٤٤ ، من سورة آل عمران .

(٣) انظر تعقبات عضيمة للسهيلي ، ونقله عن أستاذه ابن الطراوة في دراسات لأسلوب القرآن ، القسم الأول ، جـ٢ ، ١٨٢ ، ١٨٣ .

(٤) دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ، جـ٢ ، ٩٨٢ ، وانظر هذا النقل في بدائع الفوائد ، جـ١ ، ٩٠ ، دون أن يكلف نفسه مراجعة آيات الكتاب الكريم .

المبحث الثـاني

دراسة ثلاث مسائل عند ابن كيسان

وتعليق الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنَّا –رحمه الله– عليها

وتتناول فيه الدراسة بعضاً من تعليقات سعادة الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنَّا –رحمه الله– على بعض المسائل التي درسها ابن كيسان في المؤلف الذي ألَّفهُ عن ابن كيسان بعنوان (ابن كيسان النحوي حياته آثاره آراؤهُ) ، وقد قسَّم الدكتور البنَّا كتابه عن ابن كيسان إلى بابين – تكلَّم في الفصل الأول من الباب الأول عن حياتهِ وعصره ونسبه ومولده ، وفي الفصل الثاني عن شيوخهِ وتلاميذهُ والذي عُرف عنه أخذه عن الكوفيين ، وفي الفصل الثالث تكلَّم عن مكانته العلمية ، وفي الفصل الرابع عن مؤلفاته ومصنفاته في علوم القرآن والحديث ، ولكن الكتب فُقدت وما يذكرهُ الأستاذ البنَّا هو ما وجدهُ منسوباً لدى أصحاب معاني القرآن ويذكر الدكتور البنَّا أنَّه أوَّل من ألَّف في معاني القرآن– والكتاب مفقود – ولكنْ ذكر كثير من المفسِّرين لكلام ابن كيسان يُؤكد ذلك – وَوَلعهِ بتفسير العرب وعلمه بآراء المتقدمين ، وقد أفاد منه الزمخشري في تفسير (الكشَّاف) ، وفي الباب الثاني الفصل الأول تكلَّم عن آراؤه في الأبنية والأدوات وفي الثاني عن إعراباته .

والدراسة تتناول من الباب الثاني الفصل الثاني بعضاً من إعراباتهِ في المسألة الأولى للدراسة ، وذلك في الآية الكريمة من سورة طه قوله تعالى : "إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ" (١) ، وقد ذكر البنَّا –رحمه الله– أنَّ العلماء اختلفوا في إعراب هذه الآية ، ومعنى (إِنَّ) ، فكان القول الأول هو ما ذكره البنَّا –رحمه الله– (إِنَّ) في الآية بمعنى (نَعَمْ) ، وساحران خبر لمبتدأ محذوف واللام داخلة على الجملة ، وهذا الكلام ذكره الزجَّاج عن النحويين القدماء والهَاء مضمرة المعنى (إنَّه هَذَانِ لسَاحران) ، وقالوا أيضاً : أَنَّ معنى (إِنَّ) معنى (نَعَمْ) هَذانِ لَساحِرانِ ، وينشدون :

وَيَقُلنَ شِيبٌ قَدْ عَلاَ ..... كَ وَقَدْ كَبرتَ فَقُلتَ إِنَّهُ (٢)

وأنَّهم يحتجون بأنَّ هذه اللام أصلها أنْ تقع في الابتداء وأنَّ وقوعها في الخبر جائز ، وينشدون في ذلك :

خَالِي لأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالُهُ ..... يَنَلِ الْعَلاَءَ وَيَكْرُمِ الأَخْوَالاَ

والشاهد (خَالِي لَأَنتَ) (٣) ، وقد ذكر البنَّا أنَّ أبا إسحاق يعني (الزَّجاج) قد ذَكر عن الزمخشري أنَّه أُعجب بهذا الإعراب ، ويرى الأستاذ البنَّا أنَّ أول من قال إنَّها بمعنى (نَعَمْ) هو المبرِّد ، وقد رُدَّ قوله بأنَّ (إِنَّ) بمعنى (نَعَمْ) شاذ حتى قيل لمْ يثبت (٤) .

---

(١) من الآية ٧٣ من سورة طه .

(٢) البيت لابن قيس الرقيات ، وهو من بحر الكامل ، انظر الخزانة جـ١١ ، ٢١٣ ، ٢١٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ، جـ٣ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ .

(٤) انظر ابن كيسان في إعراباته ، ١٥١ ، وانظر الكشاف ، جـ٢ ، ٥٤٣ ، وانظر ابن هشام في المُغني في هذا القول ، جـ ١ ، ٣٨ .

القول الثاني في هذه الآية :

ذكره ابن هشام حيث قال : وقيل اسم (إنَّ) ضمير الشأن وهذا أيضاً ضعيف ؛ لأنَّ الموضع لتقوية الكلام لا يناسبه الحذف [١] .

وقد ذكر في هذه القراءة أنَّه حَدَّثنا أبو العباس قال : (حَدَّثنا محمد قال حدَّثنا الفرَّاء قال حدَّثنا أبو معاوية الضرير أنَّ هَاشم بن عروة بن الزبير عن أبيه عن عائشة أنَّها سُئِلت عن عدة آيات منها : "إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرانِ" [٢] ، فقالت : [يابن أخي هذا كان خطأ من الكاتب]) .

وقرأ أبو عمرو : "إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرانِ" واحتج بأنَّه بلغة بعض أصحاب محمد ﷺ أنَّه قال : إنَّ في المصحف لَحناً وستُقيمهُ العرب [٣] .

القول الثالث : بتشديد (إنَّ) وهي قراءة أهل المدينة .

وقد ذكر الزجَّاج القراءة بتشديد (إنَّ) ، والرفع في (هَذَان) وكذلك قرأ أهل العراق حمزة وعاصم في رواية أبي بكر بن عيَّاش ، والمدنيون ، وقد روى عن عاصم : (إِنْ هَذَانِ) بتخفيف (إنَّ) ويُصرّف ما قرأه عاصم في هذه القراءة ما يُروى عن أُبيّ فإنَّه قرأ (مَا هَذَانِ إلاَّ سَاحِران) ، ورُوي عنه أنَّه قرأ : (إِنْ هَذَان إلاَّ سَاحران) ورُويت عن الخليل : (إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَان) بالتخفيف والإجماع أنَّه لمْ يكن أحد أعلم بالنّحو من الخليل ، وقد قرأ أبو عمرو ، وعيسى بن عُمر : (إِنَّ هّذَينِ لَسَاحِران) بتشديد (إنَّ) ونصب (هَذَينِ) [٤] .

القول الرابع ذكره النَّحاس أنَّ فيها ست قراءات وهي كالتالي :

قرأ المدنيون والكوفيون : (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ) ، وقرأ أبو عمرو : (إِنَّ هَذَينِ لَسَاحِرَانِ) ، وذكر أنَّ هذه القراءة مروية عن الحسن وسعيد بن جُبير ، وابراهيم النُّخَعِي ، وعيسى بن عمر ، وعاصم الجحدريّ وقرأ الزهري ، واسماعيل بن قسطنطين ، والخليل بن أحمد ، وعاصم في إحدى الروايتين : (إِنْ هّذَانِ لَسَاحِران) بتخفيف (إِنْ) فهذه ثلاث قراءات ، وقد رويت عن الأئمة ، وروي عن عبدالله بن مسعود : (إِنْ هَذَان إلاَّ سَاحران) ، وقال الكسائي في قراءة عبدالله : (أَنْ هّذَانِ سَاحِرَان) بغير لام ، وقال الفراء في حرف (أُبي) : (إِنْ ذَانِ إِلاَّ سَاحِرَانِ) فهذه ثلاث قراءات أخرى تحمل على التفسير لا أنَّها جائزة أنْ يقرأ بها لمخالفتها المصحف [٥] .

---

(١) المُغني ، جـ١ ، ٣٨ ، وذكره د. البنا في دراسته عن ابن كيسان ، صـ ١٥١ .

(٢) في هامش تحقيق كتاب معاني القرآن للفراء ، آية عثمان –رضي الله عنه– .

(٣) معاني القرآن ، جـ٢ ، ١٨٣ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه ، جـ٣ ، ٣٦١ .

(٥) إعراب القرآن ، جـ٣ ، ٤٣ ، ٤٤ .

القول الخامس :

ذكرهُ الزجَّاج ، فذكر أنَّ الاحتجاج في : (أَنَّ هَذَانِ) بتشديد (أَنَّ) ورفع (هَذَان) فحكى أبو عُبيدة عن أبي الخطاب ، وهو رأس من رؤساء الرواة أنَّها لغة لكنانة ، ويجعلون ألف الاثنين في الرفع ، والنصب والخفض على لفظ واحدٍ ، يقولون : (أَتَانِي الزَّيدانِ) ، و(رَأَيتُ الزَّيدَان) ، و(مَرَرْتُ بِالزَّيدَان) ، وهؤلاء يُنشدون : [١]

فَأَطْرَقَ إطراقَ الشُّجاعَ وَلَوْ رَأَى .... مَسَاغاً لِنِـابَاهُ الشُّجَاعُ لَصَمَّمَا [٢]

وذكر فيه أبو حيَّان وقرئ بالألف وهي لغة لطوائف من العرب باالحارث بن كعب وبعض كنانة وخثعم وزبيد ، وباالعنبر ، وبني الهجيم ، ومراد وعُذرة يجعلون المُثنَّى بالألف رفعاً ونصباً وجراً ، وقال شاعرهم في النصب :

* أَعْرِفُ مِنْهَا الأَنفَ والعَيْنَانَا * [٣]

وذكر في البيت السابق للمتلمس (فَأَطْرَقَ) [٤] .

وهذه إحدى اللغات التي تذكرها كتب النحو ، فقد ذكر ابن عقيل في شرح الألفية أنَّ المُثنّى ومَا ألحق به يرفع بالألف ، ويُنصب ويجر بالياء ، والصحيح أنَّ الإعراب في المُثنَّى والملحق به بحركة مقدّرة على الألف يقصد ابن مالك أنَّ المُثنَّى والمُلحق به يكونان بالألف رفعاً ، والياء نصباً وجراً .

وهذا هو المشهور في لغة العرب [٥] ، ومن العرب من يجعل المُثَنَّى والملحق به بالألف مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً فيقول : (جَاءَ الزَّيدانِ كِلاهما) ، و(رأَيْتُ الزَّيدانِ كِلاهما) ، و(مَرَرْتُ بِالزَّيدان كِلاَهما) [٦] .

وقد ذكر هذه القراءة عن باالحارث أ.د البنَّا وتوجيه ابن كيسان لها ، وقد ذكره القفطي في إنباه الرواة – حيث ذكر أنَّ القاضي اسماعيل بن اسحاق – أنَّه كان مُفتناً بما يأتيه من مقاييس ابن كيسان في العربية ، وكان له معهُ مجلس عُقيب صلاة الجمعة في جامع المنصور ، فقال له يوماً : يَا أبا الحسن ما تقول في قراءة الجمهور إلاَّ أبا عمرو : (إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِران) ؟ ما وجهها على ما جرت به عادتك من الإغراب في الإعراب ؟ فأطرق ابن كيسان ملياً ثم قال : تجعلها مبنية لا مُعربة ، وقد استقام الأمر قال له اسماعيل القاضي : فما علّة بنائها؟ قال ابن كيسان : لأنَّ الفرد منها (هَذَا) وهو مبني ، والجمع (هَؤُلاء) وهو مبني ، فتحمل التثنية على الوجهين[٧].

فعجب القاضي من سرعة جوابه وحدة خَاطِرِهِ ، وبعيد غَوصِهِ ، وقال ما أحسنه يا أبا الحسن لو قال : أحد ، قال : ليَقلْ به القاضي ، وقد حسن ومشى ، وقد ذكر الأستاذ . محمد إبراهيم البنا – رحمه الله– مُعلقاً : (وهذا

---

(١) البيت للمتلمس ، والشجاع ذكر الأفاعي ، وهو من بحر الطويل ، انظر الخزانة ، جـ٧ ، ٤٥٣ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ، جـ٣ ، ٣٦٢ .

(٣) البيت لرجل من ضبة ، وهو من بحر الرجز ، انظر شرح ابن عقيل المعرب والمبني في درس المثنى ، ٧١ .

(٤) البحر المحيط ، جـ٦ ، ٢٥٠ .

(٥) قال المحقق محي الدين عبدالحميد لكتاب شرح ابن عقيل ، هذه لغة لبني الحارث بن كعب ، وبني العنبر .

(٦) شرح ابن غقيل على ألفية ابن مالك ، جـ١ ، ٥٨ ، ٥٩ ، درس المثنَّى .

(٧) انظر إنباه الرواة على أَنْبَاه النُّحاة ، جـ٣ ، ٥٨ ، وقد ذكره ونقلهُ عنه الدكتور البنا في كتابه (ابن كيسان النحوي) .

الإعراب هو الذي ذكره ابن هشام غير منسوب لأحد ، قال : وقيل (هَذَانِ) مبني دلالة على معنى الإشارة ، وقال : وعلى هذا فقراءة (هَذَانِ) أقيس ؛ إذ الأصل في المبني إلا تختلف صيغته) .

ويُعلِّق البنا – رحمه الله– على توجيه الإعراب لدى ابن كيسان بقوله : (ويُلاحظ على هذا الإعراب أنَّه أقرب الأعاريب المتقدمة ، لخلوّهِ من التقدير ، وفيه حَمْل (إنَّ) على بابها ، واللام على دلالتها) [1] لأنَّها اللام المُزحلقة من المبتدأ إلى الخبر لأنَّ إنَّ توكيد واللام توكيد فتتزحلق من المبتدأ إلى الخبر لكي لا يجتمع مؤكدان في الجملة العربية ، وفيه يظهر ملاحظة الأستاذ الدكتور البنَّا –رحمه الله– وسعة فكرهِ تأثراً بما اكتسبه من دقة فكر صاحب النتائج –رحمه الله– .

(١) ابن كيسان النحوي ، ١٥٢ ، ١٥٣ .

المسألة الثانيـة للدراسـة عند ابن كيسان

حذف المفاعيل في باب (أعْلمْ ، وأَرَى)

وقد تحدثَّ الشيخ البنَّا –رحمه الله– عن ابن كيسان أنَّه أجاز في : (أَعْلمتُ زَيداً) ، و(أَعْلَمتُ دَرْسكَ نَافِعاً) بحذف المعلم به الأول ، والمعلم في الثاني ، وذلك مع كل فعل يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل ، وإنْ كَانَ الحذف لغير دليلٍ ، وهو المسمى اقتصاراً ، وأنَّ سيبويه –رحمه الله– ذَكر فيه عدم الجواز ، ولا يجوز أنْ تقتصر على مفعول منهم واحدٌ دون الثلاثة ، لأنَّ المفعول هَهنا كالفاعل في الباب الأول الذي قبله في : (عَلَمتُ زَيداً الظريف) ، وتقول : إذا أُدخلت الهمزة : (أَعْلَمتُ هّذَا زَيداً قَائِماً العلم اليقين إعلاماً) .

وعلَّق لأنَّها لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدى [١] ، وقد ذكر فيها والأفعال التي تدخل عليها الهمزة فقد قال فيه المبّرد : ولاَ يجوز الاقتصار على بعض مفعولاتها دون بعض ؛ لأنَّ المعنى مُبطل العبارة عنه ، لأنَّ المفعولين ابتداء وخبر ، والمفعول الأول كان فاعلاً ، فألزمه ذلك الفعل غيره ، وصار كقولك : (دَخلَ زَيدٌ في الدَّار) ، و(أَدْخلتهُ إيَّاها أَنَا) ، فإذا أخبرت عن الفاعل في قولك : (أَعْلَم زَيدٌ عمراً خَالداً أَخَاكَ) قلت : (المعلُم عمراً خَالداً أخاكَ زَيدٌ)[٢] ، فالثاني منهما هو المتحدث عنـه ، والثالث هو الحديث أو كما قال سيبويه في الحديث عن الأفعال المتعدية إلى اثنين وجوب ذكرهما – فقد قال سيبويه : (إنَّما منعك أنْ تقتصر على أحد المفعولين هَهنا أنَّك إنَّما أردت أنْ تُبَيّن ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقيناً كان أو شكاً ، وذكرت الأول لتعلم الذي تضيف إليه ما استقر عندك [مَنْ هُو] فإنَّما ذكرت (ظَنَنْتُ) لتجعل خبر المفعول الأول يقيناً أو شكاً ، ولم ترد أنْ تجعل الأول أو تقيم عليه في اليقين) [٣] .

وقد ذكر فيها ابن السَّراج بعد أنْ قسَّم الأفعال إلى قسمين ، القسم الثاني الذي يتعدى إلى مفعولين وليس لك أنْ تقتصر على أحدهما دون الآخر ، هذا الصنف من الأفعال التي تنفذُ منك إلى غيرك ، ولا يكون من الأفعال المؤثرة ، وإنَّما هِي أفعال تدخل على المبتدأ أو الخبر فتجعل الخبر يقيناً أو شكاً .

ألاَ ترى أنَّك إذا قلت : (ظَنَنْتُ عُمراً مُنطَلقاً) فإنَّما شَكُّكَ في انطلاق عمر لاَ في عُمر ، وكذلك إذا قلت : (عَلِمتُ زَيداً قَائماً) فالمخاطب استفاد قيام زيدٍ لا زَيداً ، لأنَّه يعرف زَيداً كما تعرفه أنت والمخاطب في المفعول الأول سواء ، وإنَّما الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ أو الخبر والفائدة في الخبر لا في المبتدأ فلمَّا كانت الفائدة في المفعول الثاني كما كان في المبتدأ والخبر الفائدة في الخبر لا في المبتدأ فلمَّا كانت هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر ، والفائدة في الخبر ، والمفعول الأول الذي كان المبتدأ والمفعول الثاني هو الذي كان الخبر بقي موضع الفائدة على حاله .

واعلم أنَّ كل فعل متعدٍ لك إلاَّ تعديه وسواء عليك أكان يتعدى إلى مفعول واحد ، أو اثنين أو ثلاثة لك أن تقول: (ضَربتَ) ولا تذكر المضروب لتفيد السامع أنَّه قد كان منك (ضَرب) وكذلك (ظَنَنْتُ)

---

(١) الكتاب ، جـ١ ، ٤ ، ٤١ .

(٢) المقتضب ، جـ٣ ، ١٢٢ .

(٣) الكتاب ، جـ١ ، ٤٠ .

يجوز أنْ تقول : (ظَنَنْتُ ، وعلِمتُ) إلى أن تفيد غيرك ذلك دون ذكر المفعول وهذا يُؤيد كلام ابن كيسان [١] .

وقد ذكر أ.د البنَّا –رحمه الله– كلام أبي حيَّان في كتابه عن ابن كيسان ، وقد أورد ابن كيسان – أمَّا الحذف اقتصاراً ، فكان الأول – فذهب المبرِّد [٢] ، وابن السَّراج ، والذي ذكره المبرّد هو الثاني ، وابن كيسان وخطَّاب الماروي ، والأكثرونَ إلى أنَّه يجوز حذفه اقتصاراً ويجوز أنْ يقتصر عليه ، وتحذف المفعولين الأخيرين فتقول: (أَعْلَمتُ كَبْشَكَ سَميناً) ، ولا تذكر من أعلمت ، و(أَعْلَمتُ زَيْداً) ولا تذكر ما أعلمته ، وروي هذا عن المازني ، واجاز الجرمي الاقتصار على الأول دون الأخيرين ، وقد ذهب سيبويه إلى أنَّه لا يجوز أنْ يقتصر عنه ولا عليه ، وهو قول ابن الباذش [٣] .

وقد ذكر الشيخ خالد – ويجوز عند الأكثرين حذف المفعول الأول ما العلّة ؟ استغناءً عنه كـَ (أَعْلَمتُ كَبْشَكَ سَميناً) ولا تذكر من أعلمته ، ويجوز الاقتصار عليه كـ (أَعْلَمتُ زَيداً) ولا تذكر من أعلمت به : لأنَّ الفائدة لا تنعدم في الاستغناء على الأول والاقتصار عليه ؛ إذْ يُراد الإخبار بمجرد العلم به وبمجرد إعلام الشخص المذكور .

هذا قول أبي العباس ، وأبي بكر ، وابن كيسان ، وخطَّاب ، وابن أبي الربيع ، وابن مالك والأكثرين [٤] .

وقد علَّق الدكتور البنَّا إلى أنَّ الرضي نسب حذف المفعول الأول في الأفعال المتعدية إلى مفعولين إلى ابن السرَّاج ، وإذا كانت نسبة القول بالحذف اقتصاراً إلى ابن كيسان صحيحة ، فهو أحقُّ بالتقديم على ابن السرَّاج فهذا متأخراً عنه شيئاً ما فقد توفي ابن السرَّاج عام ٣٦٠هـ ، وإذا صحَّ ما ورد عند المبرّد فإنَّ ابن كيسان هو أوّل من أجاز هذين التركيبين جميعاً .

ثم تسأل الأستاذ البنا الذي عُرف بعمق التفكير فيما يقرأهُ نتيجة لتأثرِهِ بالسهيلي ناهيك عن استعداده الفطري الذي جُبل عليه –رحمه الله– تقول : ما الفائدة في هذين التركيبين ؟ والإجابة أنَّ المتكلم قد يكون من أغراضه الإبهام على المخاطب فلا يُفصح له عن المُعلم بهِ في الأول ، ولا عن المُعلم في الثاني لداعٍ من الدواعي ، وكان الرضي قد ذهب لأبعد من ذلك حين أجاز حذف المفاعيل الثلاثة وكان له في ذلك قياس ، فقد قاس المفعول الأول على المفعول الأول لأعطى ، في أنَّ كلاً منهما فاعلُ في المعنى ، والثاني والثالث على المفعول الثاني لأنَّ معنى : (أَعْلَمت زَيداً عُمراً قَائِماً) ، (أَعْلَمتُ زَيداً قِيَامَ عَمرو) فالمفعولان الثاني والثالث يؤولانِ إلى مفعول واحد هو مضمونهما (فَأَعلمُ) ونحوه مستعدٍ في الحقيقة إلى مفعولين كـ (أَعْطَى) يجوز حذف مفعوليهما جميعاً ، فإنَّه يجوز حذف الثلاثة هنا وكذلك يجوز حذف الأول وحده دون الأخيرين ، والأخيرين دون الأول ، قياساً على حذف أحد مفعولي (أَعْطى) دون الآخر [٥] .

---

(١) الأصول ، جـ١ ، ١٨٠ ، ١٨١ .

(٢) ذكر المحقق أنَّ كلام المبرد عكس ما ذكره أبو حيان ، وقد ذُكر في أول الدراسة فقد أجاز حذف الثاني .

(٣) ارتشاف الضرب ، جـ٤ ، باب الأفعال المتعدية إلى ثلاثة مفاعيل ، ٢١٣٥ .

(٤) التصريح بمضمون التوضيح ، جـ٢ ، ٢٢٢ ، ٢٢٣ .

(٥) ابن كيسان النحوي ، ١٨٥ ، ١٨٦ .

المسألة الثالثة التي درسها الشيخ البنَّا في المبحث الثاني

إجازة تقديم خبر (مَا زَالَ) عليها – عند ابن كيسان والعلة لديه

وقد ذكر ابن الحاجب أنَّ مَا جاز تقديم الخبر فيه وِفَاقاً فواضح أمرهُ ؛ لأنَّها أفعالٌ مُتصرفة لمْ يَمنع من التقديم عليها مانع ، فجازَ ، وهو كثيرٌ في كلامهم ، وأمَّا امتناع التقديم فيما أوَّلُهُ (مَا) ، وهي نافيةٌ فلأنَّه لا يتقدم على النفي مَا في حيِّزِهِ مع أنَّه لمْ يُسمع عنهم ، وأمَّا (مَا دَامَ) فمحلُّ اتِّفاقٍ في الامتناعِ وعلّتهُ واضحةٌ ، وهو أنَّها مصدرية ، ولا يتقدم على المصدر ما في حيِّزِهِ ، وهو في (مَا دَامَ) أوْلى ، وشَبَّههُ ابن كيسان فيما أوَّله (مَا) النافية أنَّها لَمَّا دخلت على النفي صار معناهُ اثباتاً ، فتوَهَّم أنَّ حكم النفي يزول لزوال معنى النفي ، وليس بمستقيمٍ ، فإنَّه لو قيل : (مَا أَبِي زَيدٌ آكِلاً) لكان معناه اثباتاً للأكلِ ، ولو قيل : (آكِلاً مَا أَبِي زَيدٌ) لمْ يجزْ ؛ لأنَّ حكم النفي ثابتٌ ، وإنَّما اتفق أنَّه دخل على فعل معناه النفي فصار المعنى بالآخرةِ اثباتاً ، ولولا أنَّ معنى النفي حاصلٌ لمْ يرجع الإثبات الذي دخل عليه نفيٌ فكيف يزول معنى النفي ؟ وباعتبارهِ حصل المعنى مثبتاً فالوجه ما عليه العامة ، ولذلك لمْ يُعرف مثلُ ذلك واقعٌ في كلامهم [١] .

ذكر الرضي عن ابن الحاجب أنَّ أخبار (كَانَ) وأخواتها تنقسم إلى ثلاثة أقسام : جواز تقديم خبرها عليها وهي من (كَانَ) .. إلى (بَرِحَ) ، وقسم لا يجوز تقديم خبرها عليها وهو ما في أوله (مَا) خلافاً لابن كيسان في غير (مَا دَامَ) ، وقسم مختلف فيه ، وقد شرحها الرضي بأنَّ (مَا دَامَ) فلا خلاف في امتناع تقديم خبرها عليها ، وقاسها على خبر الموصولات ، وكذا لا يجوز فصل (مَا) عن الفعل بالخبر ، أمَّا غير (مَا دَامَ) مِمَّا في أوّله (مَا) من هذه الأفعال فأجاز الكوفيون غير الفراء ، ووافقهم ابن كيسان في جواز تقديم خبرها عليها – ما العلّة لدى الكوفيين ؟

العلّة لدى الكوفيين قالوا : لأنَّ (مَا) لَزِمت هذه الأفعال الناقصة وصارت معها بمعنى الإثبات فهي كجزئها [٢]، وقد ذهب الكوفيون إلى أنَّه يجوز تقديم خبر (مَا زَال) عليها وما كان في معناها من أخواتها وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء من الكوفيين ، وأجمعوا على أنَّه لا يجوز تقديم خبر (مَا دَامَ) عليها .

والدراسة تؤُلي اهتمامها بما ذهب إليه الكوفيون مع ابن كيسان – فقد اجتمعوا بأنْ قالوا : إنَّما قلنا ذلك لأنَّ (مَا زَالَ) ليس بنفي للفعل ، ما العلّـة إذن ؟

إنَّما هو نفي لمفارقة الفعل ، وبيان أنَّ الفاعل حالهُ في الفعل متطاولة ، والذي يدل على أنَّه ليس بنفي أنَّ (زَالَ) فيه معنى النفي ، و(مَا) للنفي فلمَّا دخل النفي على النفي صار إيجاباً ، والذي يدل على أنَّ النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً أنَّك إذا قلت : (انْتَفَى الشيء) كان ضداً للإثبات ، فإذا أدخلت عليه النفي نحو : (مَا انْتَفى) صار موجباً ؛ فدلَّ على أنَّ النفي إيجاب ، وإذا كن كذلك صار (مَا زَالَ) بمنزلة (كَانَ) في أنَّه

---

(١) الإيضاح في شرح المفصل ، جـ٢ ، ٨٧ ، ٨٨ .

(٢) شرح الرضي على الكافية ، جـ٤ ، ٢٠٠ ، [تقديم الخبر على الاسم وعلى الفعل الناقص] .

إيجاب ، وكما أنَّ (كَانَ) يجوز تقديم خبرها عليها نفسها ، كذلك (مَا زَالَ) أولاً ينبغي أنْ يجوز تقديم خبرها عليها[١] .

وقد ذكر عبدالله بن السيد البطليوسي أنَّ هناك قسم لا يجوز تقديم خبره بلا خلاف ، وذلك قولك : (آنَذَاكَ مَا دَامَ زَيدٌ جَالساً) لأنَّ (مَا) هذه موصولة بالجمل التي بعدها ، فإنْ قدمت الخبر كنت قد قدَّمت الصلة على الموصول. وقسمٌ فيه خلافٌ وهو خمسة أفعال (مَا زَالَ) ، و(مَا انْفَكَّ) ، و(مَا فَتِيء) ، و(مَا بَرِحَ) ، و(لَيسَ) فَبَينَ النحويين في هذه الأفعال الخمسة تنازع فكان ابن كيسان يُجيزُ ذلك ، وحكى مثله عن الكسائي ، وأنَّه ليس في كلام سيبويه في ذلك شيء واضح ، وأجاز ابن النَّحاس منطلقاً : (مَا زَالَ زَيدٌ) ، واحتج بأنَّ العامل إذا كان الفعل دون (مَا) والعامل تصرف وجب التقديم ، والذين لم يجيزوا ذلك احتجوا بأنَّ معنى الدوام والاتصال إنَّما حدث في الجملة بدخول (مَا) على الفعل ولولا ذلك لم يكن في الفعل دليلٌ على ذلك ، ولمَّا كان اقتران الحرف بالفعل هو الذي أفاد هذا المعنى غلب على الفعل معنى (الحرف فامتنع التقديم لذلك) [٢] .

وقد ذُكرَ عن ابن عصفور أنَّه منع تقديم خبر (مَا زَالَ) ، و(مَا انْفَكَّ) ، و(مَا فَتِيْ) ، و(مَا بَرِحَ) ، وذلك أنَّها أفعال قد نُفيت بـ(مَا) والأفعال إذا نُفيت بـ (مَا) لم يتقدم معمولها عليها – إذن ما هي حُجّة المُجيز؟ حُجَّته أنَّها وإنْ كانت منفية في اللفظ فإنَّها موجبة في المعنى ، كَمَا أنَّ الفعل إذا كان موجباً يتقدّم معمولهُ عليه فكذلك هنا ، وأيضاً إنَّ حرف النفي قدْ تَنزَّل من هذه الأفعال منزلة الجزء من الكلمة فكأنه قد صار حرفاً من حروف هذه الأفعال ، فكأنَّك لم تدخل على الفعل شيئاً يمنع من تقديم المعمول – وهذا ما قاله الرضي وذكرته الدراسة عنه ، ثمَّ علَّق : وهذا كلَّهُ لا حجة فيه لأنَّ العرب إنَّما تلحظُ لفظ (مَا) لا معناها في معنى التقديم ، ألا ترى أنَّك تقول: (مَا ضَرَبتُ غَيرَ زَيد) ، ولا تقول : (غَيرَ زَيدٍ مَا ضَربت) ، ولا يجوز أن نقول : (زَيداً مَا ضَرَبَ إلاَّ عَمروٌ) وأمَّا لزوم النفي لهذه الأفعال فهو مُقَوٍّ لمنع التقديم لأنَّ المانع إذا كان غير لازم كان أضعف منه إذا كان لازماً .

والصحيح إذن منع تقديم معمول هذه الأفعال [٣] ، وقد ذكر ابن الحاجب أَمَّا امتناع التقديم فيما أوَّله (مَا) وهي نافية ؛ فلأنَّه لا يتقدم على النفي ما في حَيِّزِهِ مع أنَّه لم يسمع عنهم ، وأمَّا (مَا دَامَ) فمحل اتفاق في الامتناع وعِلَّته واضحة عند ابن الحاجب ما هي؟ وهو أنَّها مصدرية ولا يتقدم على المصدر ما في حَيِّزِهِ وهو في (مَا دَامَ) أولى ، وقد نقد ابن كيسان فذكر وشبهة ابن كيسان فيما أوَّله (مَا)

النافية أنَّها لمَّا دخلت على النفي صار معناه اثباتاً ، فتوهم أنَّ حكم النفي يزول لزوال معنى النفي وليس بمستقيم فإنَّه لو قيل : (مَا أَبى زَيدٌ أَكلاً) لكان معناه إثباتاً للأكل ، ولو قيل : (أَكْلاً مَا أَبَى زَيدٌ) لَمْ يجز ؛ لأنَّ حكم النفي ثابت ، وإنَّما اتفق أنَّه دخل على فعل معناه النفي ، فصار المعنى بالآخرة نفياً فكيف يزول معنى النفي ، وذلك باعتباره حصل المعنى مثبتاً فالوجهُ مَا عليه العامة ولذلك لم يُعرف مثل ذلك واقعاً في كلامهم[٤].

---

(١) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، جـ١ ، ١٥٥ ، ١٥٦ .

(٢) إصلاح الخلل الواقع في الجمل الزجاجي ، ١٣٨ ، ١٣٩ .

(٣) شرح جمل الزجاجي ، جـ١ ، ٣٧٩ .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ، جـ٢ ، ٨٧ ، ٨٨ .

وقد ذكر ابن مالك إجازة ابن كيسان للتقديم مع النفي بـ (مَا) مع أنَّه موافق للبصريين في أنَّ (مَا) لها صدرُ الكلام ، والعلة أنَّه نظر إلى أنَّ : (مَا زَالَ زَيدٌ فَاضِلاً) بمنزلة : (كَانَ زَيدٌ فَاضِلاً) في المعنى فاستويا في جواز تقديم الخبر ، وعلَّق ابن مالك : وهذا الذي اعتبره ضعيف لأنَّ عروض تغير المعنى لا تغير له الحكم ، ولذلك استصحب للاستفهام في نحو : (عَلِمتُ أَزَيدٌ ثُمَّ أَمْ عَمرو) ما كان له من التزام التصدير مع أنَّ معنى الاستفهام قد تغير ، وأجاز الكوفيون إلاَّ الفراء ما أجازه ابن كيسان لأنَّ (مَا) عندهم ليس لها تصدير مستحق ، حكى ذلك ابن كيسان [١] .

وقد منع ابن عقيل تقديم خبر زَال فقد ذكر فيه : وقَد يُقَدَّم خبر زَال وما بعدها منفية بغير (مَا) نحو : (فِي الدَّار لَنْ يَزال زَيدٌ) ، وكذلك إذا كان النَّافي (لَمْ) أو (إِنْ) أو (لَمَّا) ، ولا يطلق المنع خلافاً للفراء في منعه تقديم خبر (زَالَ) وما بعدها ، وقد ذكرت الدراسة عِلّة الفرَّاء على كلِّ نافٍ صحبها ، ولا الجواز خلافاً لغيره من الكوفيين في إجازتهم تقديمه مع كل نافٍ وهذا القول للكوفيين هو ما أخذ به ابن كيسان ولكن الصحيح عند ابن عقيل منعهُ ، حيث ذكر : والصحيح منعه مع (مَا) فلا يُقال : (قَائِماً مَا زَالَ زَيدٌ) لأنَّ (مَا) لها صدر الكلام .

ولاَ يَتَقَدَّم خبر (دَامَ) اتفاقاً ، فلا يُقال : (لاَ أَصْحبكَ طَالِعةٌ مَا دَامت الشَّمسُ) [٢] .

وقد نقل أبو حيَّان أنَّهم اتفقوا على أنَّه لاَ يجوز تقديم الخبر على (مَا) – يقصد جمهور النحاة– إذا كان غير لازم نحو (كَانَ) وأخواتها ، وعلى (مَا دَامَ) ، وأَمَّا (زَالَ) وأخواتها فإذا دخل عليها (مَا) فمذهب الجمهور عدم الجواز في أنَّه لا يجوز أنْ يتقدم على (مَا) وإنْ دخل غيرها من حروف النفي جاز وذهب الفرَّاء إلى المنع مطلقاً بأيّ حرفٍ كان النفي ، وذهب ابن كيسان إلى جواز التقديم مُطلقاً نَفْي أوّل بغيرها ، ورُوي عن الكسائي ، والأخفش ، وقيل وعن الكوفيين غير الفراء ، وقال به النَّحاس واختاره ابنُ خروف ، وفي النقد لابن الحاجّ ، وأمَّا و(مَا زَالَ) وأخواتها فقد نصّ النَّحاس في الكافي أنَّ تقديم خبر (مَا زَالَ) عليها جيد بالغ عند البصريين [٣] ، وحكاه ابن خروف عن البصريين ، والكسائي وقال : خالف الفرَّاء في ذلك ، ونصَّ على أنَّه لا يجوز تقديم خبرها مع (لَمْ) ، و(لَنْ) ، و(لَيْسَ) ذلك بِمرضيٍّ عند ابن حيَّان [٤] .

وقد ذكر الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا إجازة تقديم خبر (زَالَ) عليها عند ابن كيسان ، وقيل إنَّهُ مَال فيه إلى مذهب الكوفيين ، وقد وافقهم ابن كيسان في جواز تقديم خبرها عليها ، وقد ذكر الدكتور أنَّ إجازة الكوفيين لتقدم خبر(دَامَ) من قبلهم ومعهم ابن كيسان فقد قالوا : إنَّهُ لَمَّا لزم النفي (زَالَ) وأخواتها صار كجزء منها ، وأضحى معناها الإثبات كما ذكرت الدراسة لأنَّ نفي النفي إثبات فآل حكمها إلى حكم (كَانَ) وهذه يجوز أنْ يتقدم خبرها عليها – وقد علَّق البنَّا بفكره الثاقب على هذا الاختلاف في جواز تقديم خبر (مَا دَامَ) عليها بقولهِ : (ولَمْ أجدُ

---

(١) شرح التسهيل ، جـ١ ، ٣٥١ .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد ، جـ١ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ .

(٣) وقد ذكر الأنباري في الإنصاف المنع عند البصريين في أنه لا يجوز تقديم خبر (مَا زَالَ) عليها لأنَّ (مَا) للنفي ، والنفي له صدر الكلام مثل الاستفهام ، انظر الانصاف ، جـ١ ، ١٥٩ ، ولا أعلم من أين جاء به ابن النَّحاس .

(٤) الارتشاف ، جـ٣ ، ١١٧٠ ، ١١٧١

فِيما قرأتَ نصاً اعتمد عليه هؤلاء في إجازتهم لهذا التركيب فالمسألة جازت إذاً من باب القياس ، وكم من مسائل في العربية قامت عليه وهذا ابن جِنّي يقول : (للإنسان أنْ يرتحل من المذاهب ما يدعوا إليه القياس مَا لمْ يُلْوَ بِنصّ ، أو ينتهك حُرمة شَرع)[١] ، ثمَّ يُعلِّق فإنَّ هذا التركيب سائغٌ ومقبول ، وقد أجازهُ القياس ، وما ورد من الاستعمال مع الأدوات الأخرى وهي (لَنْ) ، و(لَمْ) ، و(مَا) ، و(مَنْ) ثم لا يدفع لهذا القياس الذي اجتلبهُ البصريون وهو قياس (مَا) على (هَلْ) [٢] ، وفيه يتضح أخذ البنَّا للقياس لأنَّه من مذاهب العرب ، فمَا قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وهو يُظهر بُعد التفكير لديه –رحمه الله– بما تأثَّر به فيما وجدهُ في فكر السهيلي .

وبهذا تنتهي هذه الدراسة التي كان الهدف منها إظهار مدى عمق فكر هذين العَالِمين في تحليل بعض المسائل الواردة في لغة العرب – وصلى الله وسلّم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم .

---

(١) الخصائص ، جـ١ ، ١٨٩ .

(٢) ابن كيسان النحوي ، ١٨٢ ، ١٨٣ .

الخاتمـة

قد انتهت هذه الدراسة التي تقارن بين إبداع فكر السهيلي –رحمه الله– والأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا –رحمه الله– بالنتائج الآتيـة فقد نتج عند السهيلي هذا العالِم السبَّاق ، والمتوهج الفكر الذي هداهُ تفكيره العميق بِوسم كتابهِ بـ (نتائج الفكر) لم تكن تسميته لهذا الكتاب مبالغةً ولا نوعاً من العبث ، ولكن لما أولاهُ من عمق التفكير ، والتحليل ، ودراستهِ العميقة لحروف المعاني الذي طَوَّفتُ معهُ فيها في بحوث سابقة لحروف المعاني ، فاتضح لديّ أن هذا العالِمُ هو مُفكِّر العربية قديماً ، ويتضح من نتائج هذه الدراسة المسائل الآتية :

١- أنَّ النَّعت يتبع المنعوت في علامات الإعراب كلها ، والتذكير والتأنيث ، وأظهرت الدراسة أنَّ الضمير لا يُنعت كما في قوله تعالى : "هُوَ الحَقُّ مُصَدِّقاً" وآية (الحَقُّ) لا يكون صفة لـ(هُوَ) ، وذلك أنَّ (هُوَ) اسم مضمر وأنَّ المضمر لا يُنعت بالمظهر أبداً ، ولكنْ يُؤكد، ويُبدل منه كما ذكر المبُرِّد .

٢- وفي المسألة الثانية أَنَّ (لَكنَّ) إذا كانت للاستدراك لابد أنْ تُسبق بالنفي لا بالإيجاب ، وقد قال غير عالم أنَّها إذا سُبقت بالنفي والإيجاب هي عاملة كما ذكر صاحب الأصول ، وذلك إذا كان بعدها جملة تامة كالتي قبلها : (مَا جَاءَنِي زَيدٌ لَكنْ عَمْروً قد جَاء) ، و(تَكَلَّمَ عَمْروٌ ولَكنَّ بَكراً لَم يَتَكَلَّمْ) .

٣- أنَّها إذا خُفِّفت (لَكنَّ) يبطل عملها فتدخل على الجملة الاسمية والفعلية ويزول اختصاص دخولها على الإسمية .

٤- في المسألة الثالثة تحدثت الدراسة عن نتائج أَن دلالة الفعل المضارع على الزمان ، ولا يكون حالاً إلا على سبيل الحكاية ، وإن حَسنَ فيه (غَدٌ) وذلك عندما تقول : (يَقُومُ زَيدٌ غَداً) وهو زمان مستقبل وذلك كما ورد في القرآن الكريم كما في قوله تعالى : "وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّار" الوقوف بالمستقبل ولكن جاء بلفظ الماضي وهو حكاية لحال يوم القيامة .

٥- أيضاً في هذه المسألة ذكر السهيلي أنَّ أحرف الزيادة (نَأَيْتُ) تعتبر كأنَّها من أصل الكلمة بعكس (السين) ، و(سَوفَ) لا يجوز أنْ يسبقهما الزَّمان بأنْ تقول : (غَداً سَيقوم زَيدٌ) أخرجته السين عن الظرف .

٦- ومن المسائل التي نتجت عن هذه المسألة الثالثة أنَّ السهيلي وقع في وهمٍ نتيجة لاتباعه كلام أستاذه ابن الطراوة أنَّ خبر (إنَّ) لابد أنْ تأتي فيه (السين) وتعَقَّبه عضيمة وأثبت أنَّه لا يلزم في خبر المبتدأ أنْ يسبق بـ (إنَّ) ، وانتقده عضيمة ، وانتقد الذي نقل عنه وهو ابن قيِّم الجوزية دون تمحيص منه .

٧- وتناولت الدراسة في المبحث الثاني ما كان من نتائج الفكر العميق لدى البنَّا في تأثرهِ بفكر السهيلي ما ظهر جلياً في دراستهِ للمسائل الواردة عند ابن كيسان ، وتعليقه عليها ، وهو ليس تأثراً فقط بل الاستعداد الجِبِليّ ، والغريزة الفطرية التي كان الأستاذ البنَّا جُبل عليها ، وزادها بتعمقهِ في دراسة فكر السهيلي عند تحقيقهِ لكتابه (نتائج الفكر) ، وقد وضح هذا الفكر في تحليله للمسائل الواردة عن ابن كيسان ، وذلك في نتيجة المسألة الأولى وجواز قراءة : "إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرانِ" على لغة باالحارث ، وباالعنبر التي كانت تعتمد الألف في المثنى في حالة الرفع ، والنصب ، والجر ، وقد خرَّجها ابن كيسان على كونها مبنية مثل المفرد والجمع ، وفي المسألة الثانية التي أوردتها الدراسة عن ابن كيسان هو الحذف اقتصاراً فيما –إذا دخلت

الهمزة على عَلِمَ وجعلته مُتعدياً لثلاثة مفاعيل نحو : (أَعْلَمت زَيداً) ، (وَأَعلمت دَرْسك نَافِعاً) ، وأنَّ الحذف تم اقتصاراً كما رأى ابن كيسان ، وقد كان تعليق الدكتور البنَّا –رحمه الله– على رواية الرضي عن ابن السرَّاج في هذه المسألة أنْ أَكَّد الأستاذ البنَّا أنَّ الذي قال بالمسألة هو ابن كيسان ، وليس ابن السرَّاج ، لأنَّه أسبق منه في الزمن ، وما كان هذا التعليق من البنَّا –رحمه الله– لولا دقتهِ ، وتفكيره فيما يدرسه ، ومدى تأثرّهِ بمنهج السهيلي ، وهو يُحقق كتابه (نتائج الفكر) ، ويغوص في هذا التحقيق لفهم تلك المسائل ، والتعليق عليها ، وفي المسألة الثالثة كان إجازة تقديم ابن كيسان لخبر (مَا دَام) عليها يجوز : (قَائِماً مَا دَامَ زَيدٌ) وجعل العلة فيه الأستاذ البنَّا هو القياس على جواز تقديم خبر كان عليها لأنَّها بعض أخواتها .

وبهذا تنتهي هذه الدراسة التي كان الهدف منها إظهار مدى دقة التفكير لدى هَذين العالِمَينِ وإسهاب منهجهما في التحليل [أبو القاسم السهيلي–رحمه الله– الذي يدرس المسألة في نتائجه من كل جوانبها ، و أ.د/ محمد إبراهيم البنا] –رحمه الله– وتأثره بما ورد عند السهيلي أثناء تحقيقهِ لكتابه ، واتضح ذلك الفكر لدى البنَّا – رحمه الله– وهو يعلق على المسائل الواردة عند ابن كيسان ، ومن ضمنها تَقَدُّم خبر (مَا دَامَ) عليها قياساً على أخواتها، فرحم الله هذين العالِمين رحمة الأبرار بما قدَّماهُ للأمة ومَا بذلاهُ من جهدٍ في دراسة لغة هذا الكتاب الكريم .

المراجع في البحث

١- ابن كيسان النحوي ، حياته ، آثاره ، آراؤه ، د. محمد إبراهيم البنَّا – المدرس في كلية اللغة العربية – جامعة القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٣٩٥هـ – ١٩٧٥م ، الطبعة الأولى .

٢- الأشباه والنظائر في النحو ، تأليف جلال الدين السيوطي ، تحقيق عبدالعال سالم مكرم ، إصدار دار الرسالة ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٠٦هـ – ١٩٨٥م .

٣- إِنْبَاه الرُّواة على أَنْبَاه النُّحاة ، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القِسِّي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، جـ٣ ، إصدار دار الفكر العربي بالقاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ، ببيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

٤- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، تأليف الدكتور محمد إبراهيم البنَّا ، الناشر دار البيان العربي للطباعة والنشر والتوزيع ، جدة ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٥- ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ، تحقيق د. رجب عثمان محمد – تقديم د. رمضان عبدالتواب ، جـ٣ ، ٤ ، الناشر مكتبة الخافجي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ –١٩٩٨م .

٦- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي ، تأليف . عبدالله بن السيِّد البطليوسي ، تحقيق وتعليق الدكتور حمزة عبدالله النشرتي الأستاذ المساعد في جامعة الإمام ، الناشر دار المريخ الرياض ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

٧- الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل بن السَّراج النحوي ، تحقيق عبدالحسين الفتلي ، جـ١ ، إصدار مؤسسة الرسالة ، جـ٢ ، ١٤٠٥هـ ، ١٩٨٥م .

٨- إعراب القرآن لأبي جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النَّحاس ، تحقيق د. زهير غازي زاهد جـ٣ ، إصدار مكتبة العلوم والحكمة ، المدينة المنورة ، طبعة عالم الكتب ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٥ هـ ، ١٩٨٥م .

٩- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، تأليف كمال الدين أبي البركات ، عبدالرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري النحوي ، ومعه كتاب الإنصاف من الإنصاف للمرحوم محمد محي الدين عبدالحميد ، المجلد الأول ، نشر دار الفكر .

١٠- الإيضاح في شرح المفصَّل ، تأليف عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي ، جـ٢ ، تحقيق وتقديم الدكتور موسى بن نايل العليلي ، مطبعة العاني بغداد .

١١- بدائع الفوائد للإمام شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيِّم الجوزية ، المجلد الأول ، دار الفكر .

١٢- بُغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة ، تأليف جلال الدين عبدالرحمن السيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مجلد ١، ٢ ، إصدار دار الفكر .

١٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي ، مجلد١، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور عبدالرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولى ، عام ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م.

١٤- الجُمل في النحو ، صنّفه أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجَّاجي ، حقَّقهُ وقدَّم لهُ الدكتور علي توفيق الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٧هـ –١٩٩٦م .

١٥- الجنّى الداني في حروف المعاني ، صنَّفه الحسن بن القاسم المرادي ، تحقيق فخر الدين قباوة ، محمد نديم فاضل ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٩م .

١٦- جهود علماء العرب والمسلمين من ذوي الاحتياجات الخاصة في تقدُّم العلوم في الحضارة الإسلامية ، بحث للمؤلفة خيرة ثلميلود سياب ، بحث منشور بمجلة جامعة الشارقة ، المؤتمر الدولي الثالث ، المجلد الأول ، ديسمبر ٢٠١٧م .

١٧- خزانة الأدب ولُبّ لباب لسان العرب ، تأليف عبدالقادر بن عمر البغدادي ، جـ٧ ، جـ١١ ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٤٢٧هـ –٢٠٠٦م ، الطبعة الرابعة .

١٨- الخصائص ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جِنّي ، حقَّقهُ محمد علي النجار ، جـ١ ، نشر وطبعة دار الهدى ، بيروت ، لبنان .

١٩- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تأليف محمد عبدالخالق عضيمة ، القسم الأول ، جـ٢ ، إصدار دار الحديث بالقاهرة .

٢٠- الدرر اللوامع على همع الهوامع ، شرح جمع الجوامع ، تأليف أحمد الأمين الشنقيطي ، علَّق عليه أحمد السيد سيد أحمد علي ، جـ٢ ، المكتبة التوفيقية ، إمام الباب الأخضر سيدنا الحسين .

٢١- رصف المباني في شرح حروف المعاني ، المؤلف المالقي ، تحقيق د. أحمد محمد الخرَّاط ، إصدار دار القلم ، دمشق – طبعة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

٢٢- شرح التسهيل ، جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الحياني الأندلسي ابن مالك ، تحقيق د. عبدالرحمن السيد ، والدكتور محمد بدوي المختون ، جـ١ ، جـ٢ ، مطبعة هجر ، الطبعة الأولى ، ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

٢٣- شرح جمل الزجاجي لابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق د. صاحب أبو جناح ، جـ١ ، نشر مكتبة الفيصلية .

٢٤- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، عبدالله بن عقيل الهمداني ، تحقيق محي الدين عبدالحميد ، جـ١.

٢٥- شرح الرضي على الكافية ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس ، جـ١ ، جـ٤ الطبعة سنة ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م .

٢٦- شرح المفصل للزمخشري ، تأليف موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش بن علي بن يعيش الموصلي ، تحقيق د. اميل بديع يعقوب ، جـ٢ ، جـ٤ ، جـ٥ ، طبعة دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان، سنة ٢٠١١م ، الطبعة الثانية.

٢٧- كتاب سيبويه ، تألف أبي بشر عمرو بن عثمان بن قُنبر ، تحقيق وشرح عبدالسلام هارون ، جـ١ ، جـ٢ ، طبعة الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٧م .

٢٨- مُعجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، المجلد التاسع ، جـ١٧ – الطبعة الثالثة مُنقَّحة ومُصححة ، وفيها زيادات ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع .

٢٩- المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبدالخالق عضيمة ، جـ٢ ، جـ٤ ، طبعة عالم الكتب ، بيروت لبنان .

٣٠- مجالس العلماء لأبي القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجَّاجي ، تحقيق عبدالسلام محمد هارون ، الناشر مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م .

٣١- المسائل المنثورة لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي ، تحقيق مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية ، دمشق .

٣٢- معاني القرآن وإعرابه للزجَّاج ، أبي إسحاق إبراهيم بن السري ، تحقيق د. عبدالجليل عبده شلبي ، جـ٣ ، عالم الكتب

٣٣- معاني القرآن للفراء ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفرَّاء ، جـ٢ ، تحقيق ومراجعة محمد على النجار ، نشر الدار المصرية للتأليف والترجمة .

٣٤- المعجم الكبير للطبراني سليمان بن أحمد ، جـ١١ ، إصدار دار ابن تيمية .

٣٥- المعجم الشامل للتراث العربي المطبوع ، جـ ٤ ، جمع وإعداد : محمد أحمد المعصراني ، تقديم الدكتور فيصل الحفيان ، إصدار معهد المخطوطات العربية بالقاهرة ، ٢٠٠٨م .

٣٦- المساعد على تسهيل الفوائد ، تأليف بهاء الدين بن عقيل على كتاب التسهيل لابن مالك ، تحقيق وتعليق د. محمد كامل بركات ، جـ١ ، طبعة دار الفكر ، دمشق ، ١٤٠٠هـ .

٣٧- مُغني اللبيب عن كُتب الأعاريب ، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد ، جـ١ ، دار الباز ، عباس أحمد الباز .

٣٨- المُقرَّب ، تأليف علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور ، تحقيق أحمد عبدالستار الجوادي ، عبدالله الجبوري ، جـ١ ، مطبعة الفيصلية .

٣٩- المِنهاج ، شرح النووي على صحيح مسلم بن الحجاج ، المؤلف أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف النووي ، جـ١ ، الناشر دار إحياء التراث ، بيروت ، الطبعة الثانية .

٤٠- نتائج الفكر في النحو لأبي القاسم عبدالرحمن بن عبدالله السُّهيلي ، تحقيق الدكتور محمد إبراهيم البنا ، نشر دار الرياض للنشر والتوزيع .